اتجاهات الصحفيين النقابيين وغيرالنقابيين نحو تعددية النقابات الصحفية فى مصر وتصورات أدوارها المستقبلية

د. غاده عبد التواب اليمانى

أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام
بكلية الآداب جامعة طنطا

مقدمة الدراسة:

تصاعدت حدة الضغوط والمواقف الدولية بشكل متزايد على مصر بعد ثورة٢٠١١ للوفاء بتعهداتها بشأن الحريات النقابية واقرار قانونا لها , ,ولقد مارست الدولة خلال تاريخها المعاصر سياسة احتواء النقابات المهنية وسن التشريعات التى تكفل تبعيتها وولائها الدائم لأجهزة الدولة وربط مصير أعضائها بتوجيهات الدولة ومخططاتها[١]

وشهدت مصرمنذ صدور قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ حتى اللحظة الراهنة ثورات إتصالية وألوان مختلفة من التعددية الحزبية والصحفية والفكرية فى مجتمع جديد اتسم بتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذى تتطلب تغيير القانون كى يتناسب مع المتغيرات الحديثة والتخلص من مساوئه وتناقضاته، وتطوير قواعد القيد والعضوية لاستيعاب معظم المشتغلين بالمهنة، وظلت فكرة تعديل القانون تشغل بال مجالس النقابة المختلفة،وكانت هناك محاولات لتعديله إلا أنه كان يتم سحبها قبل تقديمها خوفا من تدخل السلطة لتعديل هذا القانون بما يضر بمصلحة النقابة ويحد من المكتسبات التى يحققها القانون،كما وقفت النقابة عاجزة عن مواكبة التطورات التى شهدتها المهنة خاصة الصحافة الإليكترونية.

ولايزال يعمل حتى الآن بقانون نقابة الصحفيين الحالى،الأمر الذى يهدد كيان النقابة فى ظل تراجع دورها وانقسام أعضاء مجلسها والعجز المستمر فى عقد جمعية عمومية بشكل كامل ومنتظم، بالإضافة إلى مبدأ الممارسة شرط العضوية ليس التعيين كأساس تتبناه العديد من البلدان المتقدمة فى الصحافة والتى تمكنت من صوغ قواعد موضوعية تحكم الإطارات المنظمة للنقابة وعضويتها.

وأصبح يواجه العمل النقابى الصحفى فى مصرالآن تحديات وضغوط تتمثل فى شروع صحفيين غير أعضائها فى تأسيس نقابات مستقلة وسحب البساط من تحت أقدام النقابة الأم، أوكما يطلقون عليها ،ظهرت بوادرها فى تأسيس نقابة الصحفيين المستقلين،ونقابة الصحافة الأليكترونية والإتحاد المصرى لناشرى الصحف، ونقابة الإعلام الأليكترونى وغيرها،الأمر الذى هدد كيان

النقابة ، بالاضافة الى وجود ٧ الاف عضواً فقط بنقابة الصحفيين بينما العاملين بالصحف يقدرون بحوالى ٥٠ ألف عضو، مما يعنى أن هناك ٤٣ ألف شخص يعمل بالصحافة غير مدرجين فى أى جدول من جداول النقابة[٢]

واعترفت الحكومة المصرية رسميا بالتعددية النقابية الصحفية ، مؤكدة على أحقية كل نقابة مستقلة فى التواجد بمجرد الاخطار، ويكون المعيار الأساسى هو لائحتها الخاصة وفقا لمبادئ الحرية النقابية المنصوص عليها فى إتفاقية منظمة العمل عام ١٩٤٨[٣].

ولاقت خطوة اشهار نقابة الصحفيين المستقلين فى يونيه ٢٠١١ اعتراضا عنيفا من قبل نقابة الصحفيين الأم مما دعا مجلسها ونقيبها بتقديم بلاغات للنائب العام معتبرة أن القرار فيه اغتصاب واغتيال لأعرق النقابات المهنية ،وأن هذه الخطوة ستفتح الباب على مصراعيه لانتحال صفة صحفى والحصول على تمويل من الجهات الاجنبية لمن لا يعملون بمهنة الصحافة واختراق الوطن من قبل تلك الجهات ،حيث يوجد قطاعا واسعا من ممارسى المهنة تنطبق عليهم شروط الاحتراف كونهم من العاملين بالصحافة التى تمثل مصدر رزقهم الوحيد والذين يحصلون عليه من الالتزام بقواعد عمل تقتضى الموضوعية والحياد والامانة غير أنهم لا يستطيعون الحصول على الترخيص الرسمى بممارسة المهنة ،بعد أن اقتصر مفهوم الاحتراف على مبدأ التعيين فى مؤسسة رسمية بدلا من الممارسة الفعلية للمهنة .

لذا تثير الدراسة فى أبعاد أزمة تعددية العمل النقابى الصحفى فى مصر بعد ثورة يناير عدداً من الإشكاليات التى تجسدها الفوارق الشاسعة بين المطالبات بوجود أكثر من نقابة للصحفيين لاستيعاب هذا العدد الهائل من الصحفيين غير الأعضاء فى النقابة ،ومابين وجود نقابة واحدة أم للصحفيين فى مصر،وأفرزت هذه الاختلافات ظواهر سلبية عديدة تمثلت فى تصاعد الوعود الكاذبة والأخبار المختلطة وكما يؤجج تلك الحالة السلبية قيادات لاتحترم الصالح العام وتغليب المصالح الخاصة لبعض الاتجاهات السلبية،واللافت للنظر هنا تنامى هذه الظاهرة واشهار الكثير من النقابات بشكل متزايد يوما بعد الآخر.

مراجعة الدراسات السابقة:

يعد موضوع التعدد النقابى الصحفى فى مصرمن الموضوعات الحديثة التى لم يتطرق إليها الباحثون بشكل مباشر،إلا أن معالجة هذا الموضوع جاء فى إطارالاهتمام المتزايد بتعددية هذه النقابات،وتحاول الباحثة تقديم عرض موجز للدراسات السابقة التى تناولت موضوع العمل النقابى والنقابات الصحفية فى مصر على النحو التالى:

استهدفت **دراسة محمد بسيونى٢٠١٣** تقييم دور نقابة الصحفيين فى أزمات الصحافة والإعلام كمرجعية اخلاقية ومهنية ورصد وتحليل كيفية إدارة نقابة الصحفيين لأزمة الصحافة فى مصر بأبعادهاالمختلفة،اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفى القائم على الرصد والتحليل للمواد الإخبارية الصحفية ومقالات الرأى لكتاب الأعمدة الصحفية فى الصحف القومية والحزبية والخاصة،وتوصلت إلى تراجع دور نقابة الصحفيين فى معالجة أزمة الصحافة على مستويات عديدة نتيجة الصراع بين النقيب ومعظم الأعضاءعلى خلفية الاختلاف السياسى.[٤]واستهدفت **دراسة Mirim Bereger** ٢٠١٣ رصد دور التطورات والتغيرات الراهنة على فعالية دور نقابة الصحفيين وتقييم أدائها وكشفت أن الهياكل القانونية والمصالح السياسية والاقتصادية الراسخة للهياكل الإعلامية والصحفية المختلفة من شأنها إعاقة الكثير من الإصلاحات الجوهرية[٥]، وسعت **دراسة وائل العشرى٢٠١٢** إلى رصد وتحليل العوامل المختلفة التى أثرت فى مسار تطور نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من (١٩٧١-٢٠٠٦)، وأشارت نتائج استطلاع رأى عينة من النخبة النقابية بالاعتماد على مناهج المسح

الإعلامى والتاريخى المقارن، إلى وجود مجموعة من العوامل التى يمكن أن يكون لها تأثير على مستقبل نقابة الصحفيين جاء فى مقدمتها مستوى حرية الصحافة والعلاقة بين النقابة والسلطة السياسية والأوضاع الإدارية والتنظيمية،والتشريعات المرتبطة بنقابة الصحفيين، وتركيبة مجلس النقابة،فضلا عن طبيعة العلاقة بين أعضائه داخل النقابة ونمط ملكية الصحف[٦] **وحاول Toby Mendel ٢٠١١دراسة** العلاقة بين التحولات السياسية والبيئة التنظيمية داخل الكيانات النقابية،وأشار إلى أهمية التغييرات السياسية والإعلامية على الديموقراطية وحقوق الإنسان، وان النقابات تواجه تحديات قانونية وتنظيمية كبيرة تحد من استقلاليتها والقيام بأدوارها الوظيفية والمهنية[٧]،وكشفت **دراسة سعدى الخطيب ٢٠٠٨** من خلال تحليل مضمون القوانين القانونية المقيدة لحرية الصحافة فى مصرىداية من العهد العثمانى وحتى العهد الحالى، إلى أن قوانين الصحافة المتعاقبة مليئة بالقيود التى تحد من حرية الإصدار والنشر[٨]، واهتمت **دراسة Exel Bruns ٢٠٠٧** بإعادة تشكيل الكيانات النقابية الصحفية،باستخدام الإنترنت فى التقاريرالصحفية،وكشفت عن الدور البارز لصانعى القرار،فضلا عن المتغيرات السياسية فى تشكيل النقابات والمؤسسات الصحفية والقيام بالوظائف المنوطة بها[٩]أما **دراسة ماجد الحلو ٢٠٠٦** فاهتمت برصد علاقة الإعلام بقانون النقابة فى مصر من خلال تناول العديد من القضايا المرتبطة بحرية الصحافة تحديداً ،والتى ابرزت وجود العديد من القوانين المقيدة لحرية الصحافة كالقيود المرتبطة بإجراءات التراخيص وبإنشاء المطابع والقيود المفروضة على تراخيص الصحف[١٠]،واهتمت دراسة **حسام الهامى٢٠٠٤** بالوقوف على تأثير التطور فى تكنولوجيا الصحافة على نظام التأهيل الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين فى مصر فى الفترة ما بين (عامى ١٩٨٥-٢٠٠٠)، وتوصلت إلى نتائج عدة ابرزها وجود معوقات عديدة تواجه نقابة الصحفيين كنقص التمويل وقلة الموارد وضعف ادراك الصحفيين لأهمية التدريب فى مجال التكنولوجيا،فضلا عن عدم قيام نقابة الصحفيين والمؤسسات الصحفية بدورها فى تدريب الصحفيين،وعدم وجود آلية داخل نقابة الصحفيين لتقدير الصحفى[١١]،وقامت **دراسة حازم منير٢٠٠٤** بعنوان الممارسة شرط العضوية ليس التعيين بتحليل ورصد العوامل التى أدت إلى انقلاب الصحفيين لحماية حقوق العاملين بالمهنة[١٢]، وتناولت دراسة **أشرف رمضان ٢٠٠٤** الأحكام العامة المنظمة لإصدار الصحف وتداولها وحرية الصحفى والقيود التى ترد عليه،وكشفت أن الصحافة المصرية مازالت تعيش كما عاشت فى عصر الخديوى ويبرهن على ذلك من خلال مطالعة قوانين الصحافة الحالية الحافلة بالعديد من القيود[١٣]، وتوصلت **دراسة عادل ضيف٢٠٠٠** والتى استهدفت الوقوف على التدريب المهنى للصحفيين المصريين المقيدين فى نقابة الصحفيين إلى أن نقابة الصحفيين قد بدأت أنشطتها التدريبية منذ عام ١٩٦٨ لتأهيل الصحفيين المصريين، وأن الدورات كانت دائما تفتقر للتخطيط وتحديد الأهداف والغايات المرجوة[١٤]، وخلصت **دراسة لبنى جاويش ٢٠٠٠** عن دور نقابة الصحفيين المصريين فى الحياة الصحفية فى مصر خلال الفترة من١٩٤١-١٩٧١ إلى قصور الدور الذى تقوم به نقابة الصحفيين فى مصر، وكان قصور نقابة الصحفيين فى تلبية رغبات ومتطلبات الصحفيين وعدم الحفاظ على حقوقهم وحمايتهم وانتهاك حريتهم من أهم نتائج الدراسة[١٥]

مؤشرات مسح التراث العلمى:

ركزت الدراسة على الأدبيات العربية فى هذا المجال نظراً لخصوصية أهدافها وحدودها ، والتى انصبت على دراسة اتجاهات الصحفيين تجاه تعددية النقابات الصحفية فى مصر، وأفادت مراجعة الأدبيات الباحثة فى بلورة مشكلة الدراسة وأسئلتها واختيار منهجها وأدواتها البحثية وإطارها النظرى مما يساعد فى الوصول إلى أفضل النتائج ، وبعد استعراض الدراسات السابقة

تبين أنها جاءت متنوعة فى إجراءاتها المنهجية من حيث الأهمية والأهداف والأدوات البحثية المستخدمة لجمع المعلومات واختيار مجتمع الدراسة ،كما تنوعت فى عيناتها ونتائجها على النحو التالى من حيث:

اختيار المشكلة البحثية:

تنوعت الدراسات فى تناولها لوضعية نقابة الصحفيين لتشمل إشكاليات عدة وتقارير وبحوث ومؤتمرات لجهات مهنية وأكاديمية وتركزت جميعها حول تقييم الأداء والممارسة ومحاولة تفسير تدنى مستوى الخدمات المقدمة،وعلاقة النقابة بالسلطة ،ودراسة الأوضاع التى تعيشها الصحف وقياداتها.

الأهداف:

تمثل مجمل الدراسات استجابة لضرورات بحثية حرص الباحثون أصحابها على إجرائها سعياً منهم لتحقيق أهداف وتساؤلات وفروض دراساتهم.

المداخل النظرية المستخدمة:

اعتمدت الكثيرمن الدراسات على نماذج تحديد الثقة وادراك المخاطر والمنظور المستقبلى.

المنهج والأدوات البحثية:

وظفت غالبيتها منهج المسح لمسح التقارير والمنشورات الصادرة من النقابة عن طريق استخدام تحليل المضمون بفئاته المختلفة أواستمارة الاستقصاء طبقت على الصحفيين،وقد دمج البعض مع منهج المسح الأسلوب المقارن لتوظيفه فى المقارنة.

العينات:

طبقت معظم الدراسات على عينات من النخب صحفية والصحفيين والأكاديميين الإعلاميين.

النتائج التى تم التوصل إليها:

شخصت معظم الدراسات السابقة الكثير من جوانب القصور والضعف والأزمة التى حلت بنقابة الصحفيين وانتهت إلى تراجع أدائها المهنى بشكل عام ،وعدم حياديتها ومصداقيتها وتوازنها ودقتها لدى أعضائها بشكل خاص،إضافة إلى تصاعد الاتجاهات السلبية نحوها والاحتقان الداخلى بين كوادرها وتردى أوضاعها المادية.

وأفادت الدارسات السابقة الباحثة فى الاقتراب من المشكلة البحثية ومعرفة موقعها بين الأدبيات السابقة وتقديم الخلفية النظرية، مما ساهم فى تحديد المشكلة وتطويرها،كما ابرز استعراضها للأبعاد المختلفة للعمل النقابى الصحفى جوانب هامة:

- إلقاء الضوء على أهمية الموضوع فى ضوء الاهتمام المتزايد بالدور الذى يلعبه العمل النقابى الصحفى وندرة الدراسات التى عنيت بالظاهرة الراهنة محل الدراسة.
- الإفادة من الدراسات السابقة فى تطوير مدارك الباحثة بشأن تحديد مجال الدراسة والمساعدة فى تحديد الإطار النظرى والتحديد الدقيق لإشكالية الدراسة.
- المساهمة بلاشك فى تفسير النتائج وعقد المقارنات وصياغة التعميمات للتمكن من معرفة اقتناع الصحفيين بهذا الكم الكبير من الانتقادات التى وجهت للنقابة.

وتعطى الدراسة الراهنة نقاطا مهمة عديدة خلت منها الدراسات السابقة رغم اثارتها ،كتحديد آليات الإصلاح من وجهة نظر الصحفيين النقابيين وغير النقابيين ووضع معايير لرفع الأداء المهنى للنقابة وسبل تحسين رضا الصحفيين عنها.

الدراسة الاستطلاعية :

قامت الباحثة بدراسة استطلاعية تمهيداً لبناء المجال الموضوعى للدراسة ولتحديد الإشكالية البحثية وتوفير مؤشرات تساهم فى بلورة مفاهيم وأسس تحليل الظاهرة المدروسة، واعتمدت فى إجراءاتها المنهجية على نوعين من البيانات هما:

١- البيانات الثانوية:

تستلزم الدراسة وأهدافها استخدام المنهج التاريخى بطريقة منهجية وموضوعية والاستشهاد ببعض القوانين وتجميع الأدلة وتقييمها لاستخلاص الحقائق والوصول إلى خلاصات محكمة، وتمت بمراجعة الدوريات والمراجع والمنشورات الخاصة والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة،

وكذلك أخذ تصورعام عن آخر المستجدات التى حدثت وتحدث فى المجال نفسه،والتى يمكن أن تسهم فى الإثراء البحثى بشكل علمى.

٢- البيانات الأولية:

اعتمدت الباحثة على أداتى الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المفتوحة من خلال جلسات حوار بؤرية مع عدد من الخبراء والقيادات والنخب الصحفية المختلفة العاملين فى مختلف الصحف بتوجهاتها المختلفة بقصد الوصول إلى تحديد إشكالية الدراسة والإجماع حول أهميتها،وتحليل اتجاهاتهم والاستفادة من تصوراتهم نحو الظاهرة المدروسة،وفقا لأدلة حوار مقننة،بناء على الخبرة الصحفية السابقة للباحثة، ومعايشة الأحداث النقابية مع بعض الصحفيين قبل الثورة وبعدها، مما اتاح التوصل إلى مؤشرات نتجت عن تفاعل الصحفيين مع الظاهرة المبحوثة.

وتمثلت خطوات إجرائها فيما يلى:

● رصد مضامين مانشرته الصحف الورقية والإليكترونية عن تأسيس كيانات صحفية بديلة منذ أكتوبر٢٠١٢ إلى سبتمبر٢٠١٣ بإعتبارها الفترة التى شهدت زخماً كثيفاً فى اشهار هذه النقابات والإعلان عنها على صفحات الجرائد والمواقع الإليكترونية، واظهرت تنامى غير مسبوق للتراخيص المعطاة لهذه النقابات على كافة الأصعدة المختلفة، وتوسيع قاعدة الفئات المنضمة إليها.

● الإطلاع على ماناقشته بعض الإذاعات والقنوات الفضائية المختلفة وكذلك مناقشات ومواقف أبداها صحفيون ونخب صحفية وأكاديميون إعلاميون حول الموضوع ذاته.

● استطلاع ردود الأفعال حيال تأسيس هذه الكيانات الموازية من خلال آخذ رأى عينة من الصحفيين والأكاديميين المتخصصين والنقابيين والنخب الإعلامية بهدف فهم الظاهرة وتقييمها ومعرفة أسباب ظهورها وعوامل استمرارها.

● دراسة كشفية عمدية على عينة قوامها خمسة عشر صحفياً ٣ من المشتغلين بالصحف القومية،٢ من الصحف الحزبية،٥ من الصحف الخاصة،٥ من الصحف الأليكترونية (٩ صحفيا،٦ صحفيات) ،٤ أعضاء فى نقابة الصحفيين الأم،٣ أعضاء فى نقابة الصحفيين والنقابات الموازية،٥ أعضاء فى النقابات الموازية فقط،٣ غير أعضاء فى نقابات على الإطلاق).

واسفرت الدراسة عن الآتى:

● أجمعت نسبة نحو ٧٣,٣٪ بواقع ١١صحفياً عن عجز نقابة الصحفيين للقيام بواجباتها المنوط بها فى مجالات حماية الصحفيين وحقوقهم المسلوبة والتدريب المهنى والتكنولوجى.

● عبرت نسبة نحو ٨٠٪ بواقع ١٢ صحفياً عن رفضها لتأسيس النقابات الموازية وفتح المجال للصراعات.

● كشفت نسبة نحو٦٠٪ من العينة المأخوذة بواقع ٩ صحفيين عن الانتهاكات القانونية والتشريعية والمهنية التى تمارسها النقابات الموازية.

● كشفت نحو ٤٠٪ بواقع ٦صحفيين عن رغبتها فى تغيير قانون الصحافة وتعديل إجراءات القيد بجداوله.

وتم وفقا للنتائج السابقة تقدير حجم المشكلة الراهنة وأهمية معالجتها والبيانات المطلوبة ونوعها لتحقيق الأهداف البحثية.

مشكلة الدراسة وأهميتها :

بدأت مشكلة الدراسة الحالية فى أكناف الأزمة التى عاشتها مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١، والتى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بوسائل الإعلام عامة وبالصحف خاصة، وتفاقمت أبعادها مع تخبط نقابة االصحفيين وعجزها فى مواجهة الكثيرمن القضايا الحيوية المرتبطة بالأعضاء،ومع سيولة وحرية النقاش حول هذه الإشكاليات ظهرت رؤى ووجهات نظر عديدة ، وتكونت كيانات صحفية جديدة أطلق عليها النقابات الموازية.

وتحاول الدراسة البحث فى ضوء إشكالية رئيسية تم طرحها فى ظل فشل قانون نقابة الصحفيين فى تلبية

احتياجات الصحفيين وتفاعله مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة وفى استيعاب كافة المشتغلين فى العمل الصحفى المطبوع والاليكترونى، الأمر الذى جعل الصحفيين غير النقابيين يقومون بتأسيس نقابات صحفية موازية كنقابة الصحفيين المستقلين ونقابة الصحفيين الاليكترونيين ونقابة الاعلام الصحفى الاليكترونى والإتحاد المصرى لناشرى الصحف وغيرها .

وفى ضوء الاهتمام الذى أولته الصحف لتأسيس هذه النقابات، ومع الانتشار الهائل لها ونموها تقودنا الحاجة لمشكلة الدراسة لتحديد ملامح وهيكلة التفاعل بين الصحفيين والنقابات،انطلاقاً من عدد من الإشكاليات البحثية،لايمكن حسمها ومعرفة التفصيلات الدقيقة لها إلا بطرحها فى شكل بدائل وخيارات علمية على الصحفيين النقابيين وغيرالنقابيين بمختلف التوجهات والانتماءات بإعتبارهم أصحاب المشكلة وطرفا أصيلا فى حلها.

ويمكن تحديد المشكلة البحثية فى رصد وتحليل اتجاهات عموم الصحفيين من النقابيين وغيرهم من المنتمين إلى تلك الكيانات البديلة وأيضا من غير المنتمين كلية إلى إليهما نحو الدورالراهن لنقابة الصحفيين كمرجعية مهنية فى ظل التحديات الراهنة بكل جوانبها وكافة أبعادها ،وكذا الاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية للحصول على امتيازات وحقوق بديلة، وبالتالى تسعى الدراسة إلى رصد كيفية ادراك الصحفيين وتصوراتهم وأيضا اتجاهاتهم بشأن مايتوقعونه من أدوار وأداء مستقبلى فى مسارات التفاعل النقابى.

الأهمية البحثية للدراسة:

تناقش الدراسة موضوعا مهما يخص ظاهرة معاصرة أفرزتها بيئة التطور التكنولوجى المعاصرة لوسائل الإعلام ،وما ارتبط بها من تنوع المنصات الصحفية فى أشكال ووسائط تبعد عن ساحة الإصدار الورقى التقليدى،وتتعلق ببوابات ومواقع الصحافة الأليكترونية سواء المستندة إلى إصدار ورقى أوتلك القائمة بذاتها كموقع على شبكة الأنترنت،وما يصاحب كل ذلك ومايسفرعن عملها من اتساع قاعدة الصحفيين الممارسين غير المقيدين بنقابة الصحفيين،ومايعترى قيد بعضهم من أشكاليات تزامن معها بروز ونمو ظاهرة إنشاء كيانات جديدة تسعى لضم هؤلاء الصحفيين فى بناءات نقابية جديدة تتخذ مسميات متنوعة،وتعلن أنها تسد مساحة الإشكال فى رغبة تلك الأعداد المتزايدة من ممارسى العمل الصحفى فى المواقع الإليكترونية فى التواجد ضمن هيئات نقابية تحمى حقوقهم وتضمن بعض مكتسباتهم.

والدراسة تعد جزء من اتجاه بحثى واسع يسعى إلى الكشف عن تأثير ظاهرة جديدة مرتبطة بالصحفيين، تثير المساحات الغامضة بين الإتصال الشخصى للصحفيين وأنماط التفاعلية ونقاباتهم وتأثير هذا التفاعل على مصداقية هذه النقابات والنقابة الأم،كما تساعد فى الإضافة للتراث العلمى فى الكشف عن أبعاد ظاهرة جديدة آخذة فى النمو، بدأت مؤخراً فى طرح العديد من المفاهيم والوظائف الجديدة فى المجال الإعلامى.

لذا تكمن أهمية الدراسة فى محاولة رصد مجمل الظروف والملابسات المحيطة بالأداء المهنى لنقابة الصحفيين ،وماتواجهه من تحديات وعوائق وماتمارسه من أدوار مختلفة، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتأسيس النقابات الجديدة، ورصد اتجاهات الصحفيين بمختلف التوجهات والانتماءات الأيديولوجية والأطياف المختلفة نحو تأسيس هذه النقابات،مع إمكانية التنبؤ العلمى بالتطورالمستقبلى لمؤسسة العمل النقابى، والخروج بدراسة تحاول تقديم رؤية مستقبلية تنبؤية للعوامل التى يمكن أن تؤثر على هذا التطور المستقبلى،ووضع معايير للأداء المهنى.

الأهمية النظرية:

١- التصدى لظاهرة تحتاج للعديد من البحوث على المستوى التحليلى، فمرور مصربمرحلة جديدة يدفع للإبداع والانفتاح على ماهو جديد فى كل شئ ، وفى هذه الدراسة محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى تتناول مشاكل الصحفيين ونقاباتهم وتعددية العمل النقابى .

٢- استجابة لتوصيات ومقترحات عديدة فى الحقل الصحفى تطالب الباحثين بتقييم دور نقابة الصحفيين بغية الوصول إلى الأفضل.

الأهمية التطبيقية:

تتضح أهمية الدراسة العملية فى الاعتبارات التالية:

١- لفت الاهتمام لظاهرة جديدة من منظور مهنى لايعيرها كثير من الباحثين الاهتمام اللازم ،فهى تقدم لحقلى الصحافة والمجتمع تقييما علميا لأداء النقابة ومظاهر إخفاقها.

٢- أهمية الفئة التى تشملها الدراسة بمختلف توجهاتها وانتماءاتها وممارستها الوظيفية،حيث تعنى الدراسة بتقييم ممارسى الصحافة على تنوعهم لدور نقابة الصحفيين وتصوراتهم لأدوارها ولأدوار الكيانات الموازية.

٣- رصد وتفسير وتحليل رؤية الصحفى المصرى لأداء نقابته فى ضوء التحديات السياسية والمادية والتكنولوجية التى تواجهها، وتقييم معوقات العمل النقابى الصحفى، ورصد مواقفه تجاه تأسيس النقابات الموازية والتزاوج الحاصل بين السياسة والعمل الصحفى،وذلك فى ضوء تشخيص نقاط القوة والضعف،وتناول الجوانب التى يمكن أن تسهم فى تحديد بؤرالانطلاق فى تحسين خدمات النقابة.

٤- أهمية الموضوع وحيويته لما له من تأثيرات على مستقبل الصحفيين، ومن أنه بشكل أساسى يمكن أن يفتح مثل هذا النوع من البحوث الباب أمام صناع القرار فى نقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على كيفية الاستفادة فى التأثير على الأفراد.

٥- تتجاوز الدراسة ماركزت عليه معظم دراسات تشخيص دور نقابة الصحفيين وتقييم أدائهاومصداقيتها إلى الدخول فى بدائل وخيارات ورؤى الإصلاح التى تأتى غالبا فى خاتمة التوصيات وبحوثها، حيث تهتم من بدايتها لنهايتها برؤى الإصلاح فى عدد من الإشكاليات التى تم طرحها وحظيت باهتمام الصحفيين من كافة الأطياف.فالدراسة تسعى فى المساهمة فى عملية الإصلاح المهنى والمجتمع بشكل عام ليس فقط كون نقابة الصحفيين من أهم مقومات صناعة الصحافة والمجتمع الحديث فى مصر،ولكن أيضا لأن أى عملية إصلاح أوحتى مجرد طرح المبادرات يجب أن تبدأ حركياً من المؤسسة الإعلامية التى تقوم بتهيئة المناخ العام لتقبل هذا الإصلاح ثم تصبح شريكاً أساسياً طوال عملية الإصلاح ذاتها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة الراهنة إلى رصد وتحليل اتجاهات الصحفيين النقابيين وغير النقابيين نحوفكرة تعددية النقابات الصحفية فى مصر،وكذلك كيفية ادراكهم لأدوار وأداء نقابة الصحفيين بعد ماتعرضت لأزمة حادة انخفضت بمصداقيتها، وتصوراتهم بشأن مايتوقعونه من أدوار مستقبلية،كما تهدف إلى تحديد أسس لإصلاح الوضع النقابى والمهنى ،وذلك من خلال إبراز الخيارات الأفضل للإصلاح كما يراها الصحفيون والوقوف على الحيثيات والبراهين التى يستند عليها كل خيار نحو عدد من الإشكاليات التى افرزتها تداعيات الأحداث على الملف الصحفى فى مصر،وتسعى هذه الإشكاليات إلى ما يلى:

- الكشف عن ادراك عموم الصحفيين لقانون النقابة الحالى والرغبة فى تعديله.
- التعرف على ادراك المبحوثين لإستراتيجيات التدريب والتأهيل المهنى داخل النقابة .
- الكشف عن ادراك عينة الدراسة لمستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته.
- الوقوف على اتجاهات الصحفيين نحوتأسيس النقابات الموازية .
- التعرف على آليات التأييد والرفض لفكرة تواجد تعددية نقابية فى مصر.
- رصد اتجاهات المبحوثين نحو الكيان التنظيمى المأمول فى تشكيل النقابة.

وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة وثيقة الصلة

بموضوع الدراسة، وانطلاقا من تحديد المشكلة البحثية واتساقا مع أهدافها وتساؤلاتها ترجمت الباحثة الإشكال البحثى إلى سؤال رئيسى هو: ما هى اتجاهات عموم الصحفيين فى مصرمن النقابيين وغيرهم من الممارسين فى الصحف الحكومية والحزبية والخاصة والصحف الأليكترونية نحو فكرة تواجد تعددية نقابية،أوبمعنى آخر هل ما زالت النقابة الأم كافية لاستيعاب كافة المستجدات التى تمر بها الصحافة كمهنة وكصناعة ، أم نحن فى حاجة الى نقابات متعددة وكيانات أخرى بديلة.

الفروض البحثية للدراسة:

تفترض الدراسة وجود فروض رئيسية هى:

- لاتوجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع وادراكهم لمقومات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والتصورنحو الدور الراهن لنقابة الصحفيين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية.
- لاتوجد فروق دالة إحصائيا بين مجموعات عينة الدراسة وتصوراتهم نحو الانتهاكات المهنية والأخلاقية التى تمارسها النقابات الموازية.
- توجد فروق معنوية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والاتجاه نحوآليات ومسارات الإصلاح النقابى المستقبلى.

الإطار الفكرى للدراسة:

نشأة نقابة الصحفيين وتطورها:

يجمع الكثيرون أن المنظمة النقابية هى التنظيم الشعبى القادر على تنظيم صفوف الأعضاء نحو تحسين شروط العمل وحماية مصالحهم، وقد كان لنقابة الصحفيين دور هام فى هذاالمجال،وقد بدأت محاولات متعددة منذ بدايات القرن العشرين لتكوين أول تنظيم نقابى مهنى يضم الصحفيين فى مصر، بهدف حماية مصالح العاملين فى الصحف وحقوقهم فى مواجهة أصحاب العمل ومالكى الصحف التى كانت وقتئذ مستقلة عن الدولة ولاتخضع لملكية الحكومة وسيطرتها(١٦)

وقد عرفت مهنة الصحافة فى مصر طريق التشكيلات النقابية كوسيلة لجمع الصحفيين وتوحيد حركتهم عام ١٩٠٧، حين أنشأت جمعية ملاك الصحف ثم تبعها فى عام ١٩١٤ النقابة العامة للصحافة وثلاث نقابات أخرى، وأستطاعت تطوير أدائها ولوائحها حتى استقرت فى كيان واحد مع انشاء نقابة الصحفيين المصريين عام ١٩٤٥، والذى تم بموجبه الإعلان رسميا عن قيام أول تنظيم لنقابة الصحفيين، وضمت فى عضويتها محررين وملاك الصحف،والتى استمرت حتى الآن .

ولم يكن الانضمام إليها فى أول الأمر إجباريا،إلا أن القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ قصر عضوية النقابة على المحررين،وجعل الانضمام إلى عضويتها إجباريا وشرطا لمزاولة مهنة الصحافة،واستمر تطبيقه حتى القانون الثالث للنقابة-الحالى رقم٧٦ لسنة ١٩٧٠، بهدف نشر الفكر الاشتراكى والقومى،وكان يجرى نشاط النقابة فى إطار السياسة العامة للإتحاد الاشتراكى،ذلك التنظيم السياسى الوحيد أنذاك،وتغيرت من خلاله نظرة القائمين عليه تجاه التنظيم النقابى ودور النقابات المهنية لينص صراحة على الدور السياسى لها وهيمنة السلطة الحاكمة على هذا التنظيم وأعضاءه من الصحفيين،بأن جعل موافقة السلطة الحاكمة على عملهم بالصحافة سابقة على قيدهم بالنقابة،بالإضافة إلى منع الترشح لعضوية المجلس والنقيب لغير أعضاء الإتحاد ،ومن حق وزير الارشاد حل المجلس بقرارجمهورى ولايحق لاحد مزاولة المهنة دون موافقة الإتحاد الأشتراكى(١٧)

لقد تم إنشاء نقابة الصحفيين سنة ١٩٧٠ لتكون الطريق الرسمى لممارسة مهنة الصحافة وترخيص المزاولة رهن بعضوية المنظمة النقابية مما يكفل ربط مصير الصحفى بكيان نقابى لم يسع إليه إلا جبرا من أجل ممارسة حق العمل،فقد تمثل نقابة الصحفيين الهيئة أمام

السلطات المختلفة فى مصر وتملك حق التحدث بأسمها فى كل مايتعلق بشئون المهنة وتطويرها والدفاع عن مصالحها،وفى دول أخرى قد توجد جمعيات للصحافة واتحادات تجمع جمعيات للصحافة واخرى تجمع المهن الإعلامية،وتتضمن قوانين هذه النقابات عادة تنظيم للالتحاق بمهنة الصحافة والشروط التى ينبغى أن تتوافر فى الممارسين لها من بينها الحقوق والضمانات والالتزامات،فضلا عن الجوانب الإجرائية الخاصة بتنظيم عمل النقابة وهيئاتها المختلفة وأسلوب اختيار أعضائها(١٨)

لقد شهدت نقابة الصحفيين نمواً كبيراً سواء فيما يتعلق بعدد أعضائها أو القضايا التى تصدت لها أوالأدوار التى لعبتها خاصة مع ظهور الصحف الحزبية فى منتصف السبعينيات والصحف الخاصة فى منتصف التسيعينات ، مما أدى إلى تزايد أعضاء نقابة الصحفيين المصريين لتصل حاليا إلى نحو سبعة آلاف عضواً .

و شهدت النقابة تطوراً كبيراً فى أعداد العضوية منذ نشأتها فقد بلغ عدد المؤسسين عام ١٩٤١، ١٢٠ عضواً، وفى عام ١٩٧٩ قفز هذا العدد ليصل إلى٢١٢٤ عضواً، وفى عام ٢٠٠٣ وصل عدد المشتغلين٤٣٢٢ عضواً، علاوة على المقيدين فى جدولى تحت التمرين والمنتسبين، وفى عام٢٠٠٦ بلغ عدد المشتغلين٤٧٥٤ عضواًو٤٢٤ تحت التمرين و١٢٩ منتسبا وفى عام٢٠١٠ بلغ عدد المشتغلين ٥٧٥٣٥ عضواًوتحت التمرين٦٦٩ عضواً، إضافة إلى المنتسبين.

وعمدت السلطة السياسية إلى التدخل فى شئون النقابة لتصبح النقابة أداة من أدوات السلطة السياسية فى تأييد قراراتها وتحقيق أهدافها على المستويين الداخلى والخارجى،وهومادفع قاعدة العمل النقابى تقوم على طرفين رئيسين الأول نقيب حكومى يستطيع التفاوض مع السلطة السياسية للحصول على أكبر قدر من الخدمات والمزايا للصحفيين ويتدخل ؛؛لأنهاء المشكلات التى تنشأ بين الصحافة والسلطةخاصة فيما يتعلق بقضايا الحبس فى جرائم النشر.أما الطرف الثانى فيعتمد على مجلس قوى يمثل كافة الأطياف الموجودة داخل الوسط الصحفى ويكون بمثابة أداة ضاغطة فى مواجهة السلطة السياسية(١٩)

ولعبت النقابة دوراً هاماً فى الدفاع عن قضايا الرأى سواء من خلال المساندة وتوفير الدعم لأعضاء المهنة من أجل النزاعات التى تنشب بين الصحفيين والجهات المختلفة،أومن خلال الندوات والمؤتمرات التى تناقش قضايا الحريات العامة والصحفية،وهنا جاء دور لجنة الحريات والتى نظمت الكثير من الندوات التى تناولت قضايا الرأى وحرية التعبير.

وقد تراجع فى الوقت الحالى العمل النقابى لسيطرة الجهاز التنفيذى على العمل الصحفى وخروج النقابة عن دورها الأساسى المنوط به فى الحفاظ على مصالح أعضائها وغياب حرية التعبير، والحد من العضويات الجديدة،ففى الوقت الذى تسعى فيه كل نقابات واتحادات العالم إلى زيادة أعضائها فإن نقابة الصحفيين المصريين تحد من العضويات الجديدة.

وواجهت نقابة الصحفيين مجموعة من العوائق من بينها تدنى أجور الغالبية العظمى من الصحفيين المسجلين فى جداولها ،إضافة إلى المشكلات الخاصة بالتدريب بالرغم من أنه قد شهد فى السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً نحو تدريب الصحفيين على مهارات وقدرات معينة، ومحاولة ملاحقة التطورات الفنية والمهنية التى شهدتها الصحافة العالمية،وكذلك عانت النقابة من محدودية دورها فى مجالات الالتزام بأخلاقيات المهنة وتطوير علاقات العمل بالصحف والمؤسسات المختلفة(٢٠)

تأسيس النقابات الموازية:

لجأت القيادات المختلفة إلى التعامل مع النقابات المهنية كبديل سياسى للتدهور الذى أصاب الحياة السياسية فى مصرعبر عشرات السنين وانعدام فرص التعبير لقوى سياسية هامة عن نفسها ومصادرة حقها فى التواجد السياسى القانونى،الأمر الذى أدى إلى تأسيس النقابات

المهنية وانحرافها عن دورها الطبيعى كمنظمات معنية بالدفاع عن مصالح أعضائها.

ولم تكن نقابة الصحفيين بمنأى عن تلك الظروف وواقع الحال، فقد أثبتت أنه بإمكانها

ان تلعب أدواراً أخرى مهمة للمساهمة فى تشييد مجتمعات حديثة، وانطلاقا من هذا تبدو أهمية الجمعيات المهنية والعمل النقابى على مستوى الموارد البشرية من تكوين وتأهيل لمواكبة التغيرات الحاصلة على مستوى عملية الانتاج والتسويق والمساهمة فى بناء القدرات البشرية التى يمكنها أن تنتج بتكلفة أقل اعتمادا على العلم والتكنولوجيا وتراعى معايير الجودة(٢١)

لقد ساعدت كل هذه الظروف مجتمعة إضافة إلى الضعف الذى أصاب النقابة مهنياً ونقابياً وخدمياً على تأسيس النقابات الصحفية الموازية بعد ثورة يناير كنقابة الصحفيين المستقلين،ونقابة العاملين بأخبار اليوم،ونقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر، ونقابة الصحافة الأليكترونية،والإتحاد المصرى لناشرى الصحف وغيرها من الكيانات الأخرى.

التصميم المنهجى للدراسة:

نوع العينة وكيفية اختيارها:

لجأت الباحثة إلى الاعتماد على طريقة العينة بالحصة فى اختيار مفردات الدراسة نظراً لكبرحجم مجتمع الدراسة وصعوبة إجراء المسح الشامل ،علاوة على صعوبة الوصول إلى الصحفيين وصعوبة تعاونهم فى إتمام عملية جمع البيانات ،ونظراً لمعرفة الخصائص العامة لمجتمع الدراسة (النوع) (السن) (الانتماء الأيديولوجى) (أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية وغير الأعضاء) (الممارسة الصحفية) (التكوين الأكاديمى) (التخصص الوظيفى) (العمل فى المكاتب الرئيسية والفرعية) (العمل فى الصحف الورقية والأليكترونية)،تم تقسيمه إلى عدة فئات وفقا للخصائص المذكورة وتم سحب حصة من كل قطاع تعبرعنه.

جدول رقم (١) سمات عينة الدراسة:

توزيع العينة	ك	%
أولا: النوع		
ذكور	39	65
اناث	21	35
ثانيا: الفئة العمرية		
أقل من30 سنة	13	21.7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	21	35
من 40 إلى أقل من 50 سنة	17	28.3
50 سنة فأكثر	9	15
ثالثا: مكان العمل:		
العاصمة	37	61.6
الأقاليم(المكاتب الفرعية)	23	38.4
رابعا: نوع العمل الصحفى:		
مشتغلون بالصحف الورقية	44	73.3
مشتغلون بالصحف الأليكترونية	16	26.7
خامسا:الممارسة الصحفية	ك	%
رئيس قسم صحفى	5	8.4
مراسل	8	13.3
محرر	16	26.6
مندوب	26	43.4
رئيس تحرير	3	5
مدير تحرير	2	3.3
سادسا:الانتماء الأيديولوجى		
فى الصحف القومية	22	36.7
فى الصحف الحزبية	14	23.3
فى الصحف الخاصة	24	40
سابعا:التكوين الأكاديمى:		
التكوين الاكاديمى للصحفى	ك	%
-خريج كلية الإعلام	8	13.4
-خريج أقسام الصحافة	9	15
-خريج أقسام الإعلام	24	40
-أخرى تذكر	19	31.6

ويلائم أسلوب العينة الحصصية عادة المجموعات البؤرية،حيث أوضح جرهام كانون أن التحيز الذى يمكن أن ينتج عن استخدام العينات غير الاجتماعية يعتبر ضئيلا بالنسبة للعينات الصغيرة مستندا إلى أن التباين فى تعبيرات العينة الاجتماعية يتسع كلما صغر حجم العينة(٢٢)

شارك فى الدراسة٦٠ صحفياً من المشتغلين فى صحف (الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء وروز اليوسف والوفد والمصرى اليوم والدستور والوطن واليوم السابع) من النقابيين وغير النقابيين- أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية،وغير الأعضاء،كذا الممارسين فى الصحف الورقية والاليكترونية الحكومية والحزبية والخاصة.

وتم توزيعهم على ٤ مجموعات بواقع ١٥ صحفيا فى كل مجموعة، روعى فيها تمثيل الصحفيين المقيدين بنقابة الصحفيين -النقابة الأم دون غيرها من النقابات الأخرى **المجموعة الأولى**، والمقيدين بها وفى واحدة أوأكثر من النقابات الموازية كنقابات (الصحفيين المستقلين، والعاملين بأخباراليوم، والعاملين بالصحافة والطباعة والنشر، ونقابة الصحفيين الأليكترونيين، ونقابة الإعلام الأليكترونى) **المجموعة الثانية**، وأعضاء النقابات الموازية وغير الأعضاء فى النقابة الأم **المجموعة الثالثة**، وتمثلت **المجموعة الرابعة** فى الصحفيين غير المقيدين فى أى نقابات.

الأساليب والأدوات البحثية :

مجموعات المناقشات المركزة:

قام أفراد كل مجموعة بمناقشة موضوع الدراسة وتم إدارة الجلسة باستخدام أسلوب المناقشة والعصف الذهنى فى كل جلسة بهدف تقديم نتائج تساعد فى تحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها،من خلال شخص تولى توجيه المجموعة فى مناقشة حرة فى إطار مجموعة من الأسئلة العريضة مع إعطاء الحرية لتتبع أى نقطة قد يثيرها أحد المشاركين .

وتميزت مناقشة المجموعات بأنها أكثر تفاعلية وشمولية من المقابلة الفردية،حيث ساعدت ملاحظات وتعليقات بعض المشاركين على إثارة موضوعات وأفكار للنقاش،ومع وجود موجه لمجموعة كفأ تم الحصول على معلومات وأفكار هامة تتعلق بالدراسة،وقامت الباحثة بإعداد دليل الموجه الذى تضمن مجموعة من الأسئلة الرئيسية والنقاط الهامة المختلفة التى تم الاسترشاد بها فى إدارة وتوجيه المناقشات فى المجموعات المركزة .

صحيفة الاستقصاء :

تم تطبيق استمارة استقصاء على المبحوثين والتى اعتمدت النتائج فعليا على مخرجاتها، وتم تصميمها للتعرف على اتجاهات المبحوثين تجاه الظاهرة المدروسة ونحوالمتغيرات التى شملتها الدراسة، شملت ثلاثة مباحث لتغطى أهداف الدراسة وتساؤلاتها ،اهتم الأول بالتعرف على اتجاهات الصحفيين نحو مقومات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين،والثانى برصد اتجاهاتهم نحوتأسيس النقابات الموازية واهتم المبحث الثالث بتحليل تصورات المبحوثين واتجاهاتهم نحو الكيان التنظيمى المأمول فى تشكيل النقابة وإليات الأداء والأدوار المستقبلية.

الأسلوب المقارن:

تم توظيف المقارنة على مستوى متغيرات الدراسة كافة لتشمل أربعة مستويات للمقارنة بين اتجاهات عموم الصحفيين من النقابيين ،وغيرهم من النقابيين والمنتمين إلى تلك الكيانات البديلة وأيضا من المنتمين إلى تلك النقابات الموازية ،ومن غير المنتمين كلية إلى أيهما.

حدود الدراسة:

يتحدد البحث فى الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اتجاهات الصحفيين نحو فكرة تواجد تعددية نقابية.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على مجموعة من الصحفيين المشتغلين بالمكاتب الرئيسية فى القاهرة، والفرعية فى الإسكندرية والبحيرة والغربية وكفر الشيخ والمنصورة.

الحدود بشرية: الصحفيون المشتغلون فى الصحف القومية والحزبية والخاصة، الورقية والأليكترونية من مختلف الممارسات الصحفية أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية وغير الأعضاء.

الحدود الزمنية:

تم رصد اتجاهات الصحفيين وتحليل تصوراتهم نحو

موضوع الدراسة فى الفترة مابين أغسطس ٢٠١٣ حتى فبراير ٢٠١٤، وهى الفترة تحديداً التى شهدت بدايات تصاعد حالات الجدل بين مؤيد ومعارض نحو فكرة تواجد تعددية نقابية.

اختبارات الصدق والثبات:

تم استخدام أسلوب الصدق الظاهرى لقياس صدق الأدوات المستخدمة، وعرضت الاستمارة فى صورتها الأولية على المحكمين من المتخصصين وأساتذة الإعلام لإبداء أرائهم فيما يلى:

١- تحديد مدى انتماء كل عبارة من عبارات الصحيفة للبعد الذى وردت ضمنه.

٢- صلاحية العبارات لقياس لما وضعت لأجله.

٣- مناسبة سلم التقدير للإجابة عن عبارات المقياس.

٤- كفاية عدد العبارات للبعد الذى يتضمنه

٥- وضوح صياغة كل عبارة وإمكانية تعديل صياغة أوحذف أوإضافة عبارات جديدة لتصبح الاستمارة أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذى بنيت من أجله.

وعلى ضوء اتفاق أراء المحكمين تم الابقاء على العبارات التى حصلت على اتفاق ٨٠٪ فأكثر ،وتم تعديل صياغة العبارات التى اجمع أكثر من ٢٥٪ من المحكمين على ضرورة تعديلها.

ولقياس ثبات البيانات استخدمت الباحثة أسلوب إعادة الاختبار على عينة قوامها ١٢ صحفياً بواقع ٢٠٪ من حجم العينة الأصلية،وذلك بعد فترة أسبوعين من تطبيق الاستمارة، وبلغت قيمة معامل الثبات٩٧٪ وهى نسبة عالية تشير إلى ثبات المقياس.

المعالجة الإحصائية:

تمت عملية المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة بواسطة حزمة البرامج الإحصائية SPSSبداية من إدخال البيانات ثم عرضها جدوليا ونهاية بتحليلها إحصائيا،حيث تم استخدام مقاييس التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ،كما تم الاعتماد على مقاييس الدلالة الإحصائية لقياس الفروق بين مجموعات الدراسة والمقارنة بينها،حيث استخدم اختبار مربع كاى لقياس شدة العلاقة بين المتغيرات.

المفاهيم الإجرائية:

● **الاتجاه:** يعرف الاتجاه بأنه الحالة الوجدانية للفرد التى تتكون بناء على مايوجد لديه من تصورات فيما يتعلق بموضوع ما أوجهة معينة تدفعه فى معظم الأحيان إلى القيام ببعض الاستجابات أوالسلوكيات حيالها،ويتحدد من خلال هذه الاستجابات درجة رفضه أوقبوله لهذا الموضوع(٢٢)

● **الصحفى:**هو الشخص الذى يمارس العمل الصحفى بصفة أساسية ومنتظمة ويجعله الشغل الشاغل ويتقاضى عن ذلك أجراً ثابتاً(٢٤)

● **العمل النقابى:** التنظيم الشعبى القادر على تنظيم صفوف أعضاء مهنة واحدة نحو تحسين شروط العمل وحماية مصالحهم(٢٥)

● **الضغوط المهنية:**التأثيرات والممارسات النفسية والمهنية التى يتعرض لها الصحفى من جهة عمله(٣٦)

نتائج الدراسة:

المبحث الأول:اتجاهات الصحفيين نحو مقومات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين :

يهتم هذا المبحث من الدراسة بجانبين هامين:

١- قياس مستوى الادراك والوعى بالأداء المهنى للنقابة:

قامت الباحثة برصد البيانات كمياً وتفسيرها كيفياً من خلال مقياس مكون من ثلاث درجات (موافق- محايد- معارض) لكل منهما على حدة ،لقياس ادراك الصحفيين بالمتغيرات التالية (قانون النقابة الحالى-الدور الخدمى للنقابة-استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة- مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته)، وتضمن المقياس الذى تم توظيفه لقياس ادراك قانون النقابة الحالى ١٦ جملة ،٨ جمل إيجابية،٨ جمل سلبية. فى حين شمل المقياس الذى تم توظيفه لقياس ادراك الدور الخدمى للنقابة على ١٢ جملة ٦ إيجابية،٦ سلبية، والمقياس الذى استخدم للتعرف على إلمام المبحوثين

بإستراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة من ١٠ جمل ٦ إيجابية،٤ سلبية،أما المقياس الذى وظف االوقوف على ادراك العينة لمستجدات العمل النقابى الاعلامى ومتغيراته فضم ١٤ جملة، ٧جمل إيجابية،٧ سلبية.

وتم تجميع استجابات الصحفيين عينة الدراسة على العبارات المذكورة كل على حدة،على أن تعكس الإجابة التى تأخذ رقم (١) اتجاها سلبيا، والإجابة رقم(٢) تعكس اتجاها محايدا ،والإجابة التى تأخذ رقم (٣) اتجاها إيجابيا، نحو المتغيرات المراد قياسها موافق ٣،محايد٢، معارض ١

وجاءت النتائج على النحو التالى:

جدول رقم (٢) ادراك المبحوثين لأداء النقابة المهنى الحالى:

المجموعة	الفئات		ك	%
	ادراك قانون النقابة الحالى	ايجابى	4	26.6
		محايد	9	60
		سلبى	2	13.3
الصحفيون المقيدون فى نقابة الصحفيين	الالمام بالدور الخدمى لنقابة الصحفيين	ايجابى	10	66.6
		محايد	3	20
		سلبى	2	13.3
	استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة	ايجابى	13	86.6
		محايد	2	13.3
		سلبى	-	-
	ادراك مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته	ايجابى	11	73.3
		محايد	2	13.3
		سلبى	2	13.3
	ادراك قانون النقابة الحالى	ايجابى	4	26.6
		محايد	11	73.3
		سلبى	1	6.7
الصحفيون المقيدون فى نقابة الصحفيين ونقابات موازية أخرى	الالمام بالدور الخدمى لنقابة الصحفيين	ايجابى	8	53.3
		محايد	4	26.6
		سلبى	3	20
	استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة	ايجابى	7	46.6
		محايد	6	40
		سلبى	2	13.3
	مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته	ايجابى	9	60
		محايد	5	33.3
		سلبى	1	6.7
	ادراك قانون النقابة الحالى	ايجابى	5	33.3
		محايد	6	40
		سلبى	4	26.6
الصحفيون غير المقيدون فى نقابة الصحفيين و المقيدون فى نقابات موازية أخرى	الالمام بالدور الخدمى لنقابة الصحفيين	ايجابى	5	33.3
		محايد	6	40
		سلبى	4	26.6
	استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة	ايجابى	7	46.6
		محايد	4	26.6
		سلبى	4	26.6
	مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته	ايجابى	8	53.3
		محايد	6	40
		سلبى	1	6.7
	ادراك قانون النقابة الحالى	ايجابى	5	33.3
		محايد	2	13.3
		سلبى	8	53.3
الصحفيون غير المقيدين فى نقابات صحفية	الالمام بالدور الخدمى لنقابة الصحفيين	ايجابى	1	6.7
		محايد	5	33.3
		سلبى	9	60
	استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة	ايجابى	5	33.3
		محايد	2	13.3
		سلبى	8	53.3
	مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته	ايجابى	7	46.6
		محايد	6	40
		سلبى	2	13.3

● **ادراك الصحفيين لقانون النقابة الحالى:**

جاء ادراك أفراد مجموعات الدراسة الثلاث الأولى (أعضاء نقابة الصحفيين الأم دون غيرها، وأعضاء النقابة الأم وواحدة أوأكثر من النقابات الموازية، وأعضاء واحدة أوأكثرمن النقابات الموازية)لقانون النقابة الحالى محايداً بنسبة بلغت نحو٦٠٪،٧٣,٣٪،٤٠٪، بينما جاء ادراك أفراد المجموعة الرابعة سلبياً بنسبة٥٣,٣٪

وكشف تحليل اختبار مربع كاى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بالنسبة للمبحوثين عينة الدراسة وإدراكهم لقانون النقابة الحالى ،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٦,٠٢وهى قيمة غير معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١

ادراك الدور الخدمى للنقابة :

جاء ادراك أفراد مجموعتى الدراسة الأولى والثانية للخدمات المقدمة من نقابة الصحفيين إيجابياً بنسبة تصل إلى٦٦,٦٪ ،٥٣,٣٪ ،وكان محايداً للمجموعة الثالثة بنسبة ٤٠٪ ،وسلبياً للمجموعة الرابعة بنسبة ٦٠٪ .

واجمع صحفيو مجموعتى الدراسة الأولى والثانية بتدنى مستوى الخدمات المقدمة من نقابة الصحفيين مرتبة كالتالى: خدمات تدريبية بنسبة حوالى ٣١٪، ٢٩,٤٪ على التوالى، تلتها الخدمات المجتمعية والمتمثلة فى الرحلات والمواصلات والاشتراكات شبه المدعمة (على حد تعبيرهم) بنسبة ١٨٪، ١٧,٨٪، ثم الخدمات العلاجية بنسبة لاتتجاوز ١٠,٦٪، ٧,٩٪ وأخيراً الخدمات التكنولوجية بنسبة ٥,٣٪ ،٣,١٪ تقريباً.

واتفق أفراد المجموعة الثالثة على انعدام الخدمات المقدمة من نقابة الصحفيين، وجاءت بنسب متضاءلة ،تصدرتها الخدمات التكنولوجية تلتها التدريبية فالمجتمعية ثم الخدمات العلاجية بنسب نحو ١١,٦٪،٨,٧٪ ،٤,٤٪،٩,١٪ لعينة الدراسة على التوالى.

وجاءت الخدمات العلاجية فى الترتيب الأول لدى عينة الدراسة الرابعة بنسبة لاتتجاوز نحو ٢,٢٪ ،ثم المجتمعية بنسبة ١,٨٪، ثم التدريبية والتكنولوجية بنسبة حوالى ١,١٪ لكل منهما.

وكشف تحليل معامل كاى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعات الأربع وادراكهم للدور الخدمى للنقابة،حيث بلغت قيمة مربع كاى ١٨,٤٦، وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ .

ادراك استراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة:

جاء ادراك أفراد المجموعة الأولى والثانية والثالثة لإستراتيجيات التدريب والتأهيل وسياساته المتبعة فى النقابة إيجابياً بنسبة تصل إلى٦٨,٦٪، ٤٦,٦٪، ٤٦,٦٪ على الترتيب، والتى لاتخرج عن كونها استراتيجيات وهمية (على حد تعبيرهم) وخدمات مؤجلة،وجاء ادراك المجموعة الرابعة سلبياً بنسبة تصل إلى ٥٣,٣٪ .

وكانت قيمة مربع كاى ٥,٢٨ وهى قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١، مما يشير إللى عدم وجود اختلافات بين مجموعات عينة الدراسة وادراكهم لإستراتيجيات التدريب والتأهيل داخل النقابة.

ادراك مستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته:

جاء ادراك عينة الدراسة المأخوذة ككل لمستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته إيجابياً بنسب متفاوتة تصل إلى٧٣,٣٪، ٦٠٪، ٥٣,٣٪، ٤٦,٦٪ على التوالى.

وكشف معامل مربع كاى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع وادراك المبحوثين لمستجدات العمل النقابى الصحفى ومتغيراته ،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٣,٢١٦ وهى قيمة غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

وبالنظر إلى عموم النتائج السابقة يلاحظ وجود اتساق نسبى بين مجموعات الدراسة فى ادراك قانون النقابة الحالى وخدمات وإستراتيجيات التدريب والتأهيل وكذا مستجدات العمل النقابى وترتيبها،بالرغم من عدم قيد أفراد مجموعتى الدراسة الثالثة والرابعة فى جداول النقابة الأم، مما يعطى مؤشرات ودلائل قوية على وضوح المخرجات النهائية لأداء النقابة المهنى والوظيفى والإدارى للأعضاء وغير الأعضاء.

وتبين النتائج البحثية السابقة قبول الفرض البحثى الأول من الدراسة جزئيا والقائل بعدم وجود فروق بين مجموعات الدراسة الأربع وإدراكهم لمقومات لأداء المهنى للنقابة.

٢- الكشف عن اتجاهات الصحفيين نحو الدور الراهن لنقابة الصحفيين :

من خلال الكشف عن (أداء النقابة المهنى- العوائق والضغوط المهنية للنقابة - آليات مواجهة معوقات- الرغبة فى تعديل قانون النقابة الحالى):-

● تقييم أداء النقابة المهنى:

جدول رقم (٣) تقييم أداء النقابة المهنى:

الدور الراهن / المجموعة	المحافظة على حقوق الأعضاء		حماية الصحفيين		توفير فرص عمل وتدريب		الحصول على بدلات وخدمات		الحصول على ترخيص مزاولة المهنة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصحفيون أعضاء نقابة الصحفيين	3	20	-	-	6	40	4	26.6	7	46.6
الصحفيون أعضاء نقابة الصحفيين ونقابات مزاولة أخرى	1	6.6	-	-	7	46.6	6	40	3	20
الصحفيون أعضاء النقابات المزاولة	1	6.6	-	-	8	53.3	5	33.3	2	13.3
الصحفيون غير المقيدين فى نقابات صحفية	-	-	-	-	7	46.6	-	-	10	66.6

● بإمكان المبحوث اختيار أكثر من بديل

تصدر متغيرى الحصول على ترخيص مزاولة المهنة ،وتوفير فرص عمل وتدريب الترتيب الأول والثانى فى التحليل لأفرد مجموعة الدراسة الأولى كأعلى مقومات أداء النقابة المهنى بنسبة تصل إلى٤٦,٦٪، ٤٠٪، تلتها الحصول على بدلات وخدمات فى الترتيب الثالث بنسبة ٢٦,٦٪، ثم المحافظة على حقوق الأعضاء بنسبة ٢٠٪

واجمع أفراد المجموعة الثانية والثالثة أن توفير فرص عمل وتدريب للصحفيين هو من أهم مقومات أداء النقابة المهنى بنسبة ٤٦,٦٪ ،٥٣,٣٪، تلتها فى الترتيب الثانى الحصول على بدلات وخدمات بنسبة ٤٠٪،٣٣,٣٪ على الترتيب، ثم ترخيص مزاولة المهنة بنسبة ٢٠٪، ١٣,٣٪ على التوالى،ثم فى الترتيب الرابع المحافظة على حقوق الأعضاء بنسب ٦,٦٪،٦,٦٪ على التوالى.

وجاء الحصول على ترخيص مزاولة المهنة فى الترتيب الأول للمجموعة الرابعة بنسبة٥٣,٣٪، ثم توفير فرص عمل وتدريب فى الترتيب الثانى بنسبة٤٦,٦٪

وأشارت نتائج اختبار مربع كاى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة وتقييم أداء النقابة المهنى والوظيفى ،حيث تبين أن قيمة مربع كاى بلغت ٢٤,٧٥ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ .

وتكشف هذه النتائج عدة حقائق هى:

● تباين التصورات المقدمة من المبحوثين عن الأدوار المهنية التى تقوم بها نقابة الصحفيين، ويكاد يتضح أن هذه المتغيرات جاءت متقاربة على مستوى مؤشرات بعينها.

● أصبحت لم تمثل أدوار معينة للنقابة أى أولويات فى أجندتها ،حيث جاءت كافة مؤشرات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين سلبية على اختلاف مستوياتها، وإن كانت أكثرها سلبية مؤشرات تتعلق بحماية الصحفيين مهنيا ، والحفاظ على حقوق الأعضاء .

● عدم وجود استرتيجية واضحة للتدريب والتأهيل على التكنولوجيا المتقدمة وهو ما يتكامل مع عدم التوازن فى تبنى التقنيات المناسبة،فبالرغم من أنه قد جاء أداء النقابة التدريبى إيجابياً وفقا لرؤى المبحوثين وفى مرتبة مقدمة مقارنة بالأدوار الأخرى،إلا أنه قد اقتصرت الدورات على دورات اللغة والكمبيوتر،مما عكس قصوراً واضحاً للأداء الوظيفى، فمن الضرورى تأهيل الصحفيين بالبرامج التدريبية التى تساعدهم فى التغطية الصحفية الموضوعية والمتوازنة،الأمر الذى يسهم فى تدعيم الممارسة المهنية للأداء الإعلامى.والاهتمام باستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والاستفادة من الإمكانيات والخدمات التى أتاحتهاهذه التكنولوجيا بشكل أكثر تطوراً وفعالية.

● بالرغم من عدم اشتراك أفراد مجموعتى الدراسة الثالثة والرابعة فى نقابة الصحفيين إلا قد جاءت مشاركتهم فعالة واستجاباتهم عالية بمجريات العمل

النقابى الصحفى لدرجة تمكنهم من تقييم الأداء الوظيفى للنقابة.

● العوائق والضغوط المهنية للنقابة :

جدول رقم (٤) العوائق والضغوط التى تعانى منها نقابة الصحفيين:

العوائق / المجموعة	العوائق والضغوط المادية/والتصفية		العوائق والضغوط الإدارية		العوائق والضغوط التشريعية		العوائق والضغوط السياسية		العوائق والضغوط التكنولوجية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	3	20	8	53.3	4	26.6	13	86.7	5	33.3
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات العوا	7	46.6	9	60	1	6.6	10	66.6	2	13.3
أعضاء النقابات الموازية	5	33.3	2	13.3	1	6.6	7	46.6	1	6.6
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	1	6.7	2	13.3	11	73.3	6	40	3	20

● بإمكان المبحوث اختيار أكثر من عائق مهنى

احتلت العوائق السياسية مقدمة عوائق الأداء المهنى لنقابة الصحفيين من وجهة نظر أفراد مجموعة الدراسة الأولى، تلتها العوائق الإدارية فى الترتيب الثانى،ثم التكنولوجية،ثم التشريعية ،تلتها فى الترتيب الأخير العوائق المادية حيث جاءت بنسب نحو٨٦,٧٪، ٥٣,٣٪،٣٣,٣٪، ٢٦,٦٪، ٢٠٪على التوالى.

وجاء ترجيح أفراد المجموعة الثانية لتصدر العوائق السياسية ثم الإدارية متفقا مع المجموعة الأولى بنسبة ٦٦,٦٪،٦٠٪ على التوالى، ثم فى الترتيب الثالث العوائق المادية بنسبة ٤٦,٦٪، تلتها التكنولوجية بنسبة نحو١٣,٣٪، ثم فى الترتيب الأخير العوائق التشريعية بنسبة ٦,٧٪ .

وتصدرت العوائق السياسية ثم المادية الترتيب الأول والثانى كأكثر العوائق التى تواجه النقابة من وجهة نظر أفراد المجموعة الثالثة بنسبة حوالى ٤٦,٦٪، ٣٣,٣٪، تلتهما فى الترتيب الثالث العوائق الإدارية بنسبة ١٣,٣٪، ثم التشريعية والتكنولوجية بنسبة ٦,٦٪ لكل منهما.

واجمع أكثر من ثلثى أفراد المجموعة الرابعة أن العوائق التشريعية هى المعوق الأول لأداء النقابة المهنى بنسبة نحو ٧٣,٣٪، ثم فى الترتيب الثانى العوائق السياسية بنسبة ٤٠٪، تلتها التكنولوجية بنسبة ٢٠٪، ثم فى الترتيب الرابع العوائق الإدارية بنسبة بنسبة لاتتعدى نحو ١٣,٣٪، ثم المادية بنسبة بلغت نحو٦,٧٪.

وكانت قيمة مربع كاى ٤٣,١١ وهى قيمة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا مايؤكد وجود فروق بين مجموعات الدراسة فى إدراكهم للضغوط والعوائق المهنية للنقابة وفقا للانضمام لعضوية النقابات.

تعكس مؤشرات التحليل وترصد مدى أزمة النقابة ومعاناتها فى تراجع دورها ومحدوديته فى ظل الكثير من التحديات على كافة الأصعدة تحديداً فى مجالات بعينها تتعلق بالالتزام المهنى، كما تكشف البيانات أن العوائق السياسية والإدارية هى من أبرز العوائق داخل المنظومة النقابية ،وهو مايشير إلى خطورة الأزمة النقابية وعدم قدرة المؤسسة على القيام بواجباتها، ويشير كذلك إلى تمكن حالة من فقدان الثقة فى قدرة النقابة على التعاطى مع المتغيرات المعاصرة بالقدر الذى يفتح المجال أمام الصحفى إلى الطموح والرغبة فى التغيير والتقدم.

وقد تمثل العوائق المهنية على مستوياتها المختلفة مشكلة جسيمة للغاية وهو مايؤكد وجود خلل وظيفى فى قدرة النقابة على القيام بواجباتها، وقد تمثل التراكمات المتعاقبة الركن الأساسى فى هذه المعضلة،والتى قد أورثت النقابة حالة من الضعف الشديد يصعب معه الوصول إلى تطوير سريع وشامل دونما وجود إستراتيجية واضحة وإعادة هيكلة المرفق النقابى على نحو متكامل ومنظم.

● آليات مواجهة عوائق الأداء المهنى :

جدول رقم (٥) آليات مواجهة معوقات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين

المجموعات / الطرق	أعضاء نقابة الصحفيين الأم		أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية		أعضاء النقابات الموازية		غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وجود النقابات الموازية	1	6.7	2	13.3	5	33,3	11	73.3
وجود مجلس مستقل للاعلام	11	73.3	14	93.3	2	13.3	7	46.6
حرية الاصدار	7	46.6	9	60	7	46.6	8	53.3
عدم قبول غير المؤهلين	4	19.2	12	80	9	60	5	33.3
شرط الممارسة للعضوية	6	40	10	66.7	12	80	9	60
تحقيق البرمجة المالية	5	33.3	8	53.3	8	53.3	4	19.3
الاهتمام بقضايا الأعضاء	14	93.3	13	86.6	10	66.7	13	86.6
العمل على زيادة موارد النقابة	13	86.6	7	46.6	11	73.3	14	93.3

● بالإمكان اختيار أكثر من بديل

قام الصحفيون بترتيب أولويات الحلول المقترحة لمواجهة عوائق العمل النقابى الصحفى، وجاء متبايناً، فبالنسبة لعينة الدراسة أعضاء نقابة الصحفيين كان الترتيب على النحو التالى: الاهتمام بقضايا الأعضاء، زيادة موارد النقابة، وجود مجلس مستقل للإعلام، حرية الإصدار، شرط الممارسة للعضوية، تحقيق الديموقراطية، عدم قبول غير المؤهلين، وجود النقابات الموازية بنسب نحو ٩٣,٣٪، ٨٦,٦٪، ٧٣,٣٪، ٤٦,٦٪، ٤٠٪، ٣٣,٣٪، ١٩,٢٪، ٦,٧٪ .

واختلفت أولويات الحلول المقترحة لدى أعضاء المجموعة الثانية، تصدرتها فى الترتيب الأول وجود مجلس مستقل للإعلام،ثم الاهتمام بقضايا الأعضاء، ثم فى الترتيب الثالث عدم قبول غير المؤهلين، ثم شرط الممارسة للعضوية، وحرية الإصدار،تحقيق الديموقراطية،زيادة موارد النقابة، وجود النقابات الموازية'بنسب تصل إلى ٩٣,٣٪، ٨٦,٦٪، ٨٠٪، ٦٦,٧٪، ٦٠٪، ٥٣,٣٪، ٤٦,٦٪، ١٣,٣٪ .

وجاء شرط الممارسة للعضوية،ثم زيادة موارد النقابة،ثم الاهتمام بقضايا الأعضاء، ثم فى الترتيب الرابع عدم قبول غير المؤهلين، تلتها تحقيق الديموقراطية،ثم حرية الإصدار، ووجود النقابات الموازية، وأخيراً وجود مجلس مستقل للإعلام من أولى الحلول المقترحة من وجهة نظر أعضاء النقابات الموازية ممن شملتهم الدراسة بنسب نحو ٧٣,٨٪، ٦٦,٧٪، ٦٠٪، ٥٣,٣٪، ٤٦,٦٪، ٣٣,٣٪، ١٣,٣٪.

وعلى الجانب الأخير احتلت حلول العمل على زيادة موارد النقابة، ثم فى الترتيب الثانى الاهتمام بقضايا الأعضاء ثم وجود النقابات الموازية، تلتها شرط الممارسة للعضوية، ثم حرية الإصدار، ووجود مجلس مستقل للإعلام، ثم عدم قبول غير المؤهلين،وتحقيق الديموقراطية بنسب ٩٣,٣٪، ٦٨,٤٪، ٧٣,٣٪، ٦٠٪، ٥٣,٣٪، ٤٦,٦٪، ٣٣,٣٪ ، ١٩,٣٪

وكشف معامل مربع كاى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة وآليات مواجهة عوائق الأداء المهنى للنقابة ،حيث تبين أن قيمة مربع كاى بلغت ١٨,٨٤ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى٠,٠١

الرغبة فى تعديل قانون النقابة الحالى:

كان الاتجاه الأرجح لدى عينة الدراسة على كافة المستويات الرغبة فى تعديل قانون النقابة الحالى وتغييره (إلى حد كبير) وكانت النسبة الغالبة لأفراد المجموعة الأولى بنسبة ما يقرب نحو ٨١,٦٪، ثم الثانية فالرابعة، وفى الترتيب الأخير المجموعة الثالثة بنسب بلغت نحو ٧٧,٧٪، ٨٦,٤٪، ٣٦,٨٪ على التوالى.

وكشف معامل مربع كاى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والرغبة فى تعديل قانون النقابة الحالى،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٤,٥١ وهى قيمة غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

<u>ومما تقدم يتضح وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والتصور نحو الدور الراهن لنقابة الصحفيين،مما يتمشى مع صحة الفرض البحثى الثانى للدراسة.</u>

المبحث الثانى: اتجاهات الصحفيين نحوتأسيس النقابات الموازية

- الاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية:

جدول رقم (٦) الاتجاه نحو وجود أكثر من نقابة للصحفيين:

المجموعة / الاتجاه	أعضاء نقابة الصحفيين الأم		أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية		أعضاء النقابات الموازية		غير الأعضاء في النقابات الصحفية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أوافق جدا	-	-	1	6.7	3	20	3	20
موافق	1	6.7	2	13.3	1	6.7	1	6.7
موافق إلى حد ما	2	13.3	1	6.7	1	6.7	2	13.3
غير موافق	3	20	4	26.7	6	40	5	33.3
غير موافق على الإطلاق	9	60	7	46.6	4	26.7	4	26.7

تكشف النتائج البحثية السابقة أنه قد جاء الاتجاه الرافض لتعددية العمل النقابى (غير موافق -غير موافق على الإطلاق) هو الأرجح على مستوى العينة ككل بنسب تبلغ نحو ٨٠٪، ٧٣,٣٪، ٦٦,٧٪، ٦٠٪ على التوالى،وجاء التأييد لتأسيس النقابات الموازية ضعيفاً للغاية وبنسب ضئيلة تبلغ نحو ١١,٧٪ أوافق بشدة)، ونحو٨,٣٪ موافق، ١٠٪ موافق إلى حد ما).

وكشفت نتائج تحليل مربع كاى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٧,٧٢ وهى قيمة غير دالة إحصائيا.مما يؤكد عدم ثبوت صحة الفرض البحثى الثالث للدراسة.

● مبررات الاتجاه نحو تعددية العمل النقابى الصحفى:

جدول رقم(٧) مبررات الاتجاه نحو تعددية العمل النقابى الصحفى:

المتغيرات / المبررات		موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	ضعف دور النقابة الأم	3	100	-	-	-	-	-	-	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	تشمل اعضاء الصحف الورقية والأليكترونية	1	33.4	-	-	1	33.4	1	33.4	-	-
3	لتتفق المتغيرات المعاصرة	-	-	1	33.4	2	66.6	-	-	-	-
	للحصول خدمات شاملة ومتنوعة	3	100	-	-	-	-	-	-	-	-
	البعد عن السلطة	2	66.6	1	-	-	-	-	-	-	-
	توفير دورات تدريبية	-	-	-	-	1	33.4	2	66.6	-	-
	ضعف دور النقابة الأم	3	75	1	25	-	-	-	-	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	تشمل أعضاء الصحف الورقية والأليكترونية	1	25	2	50	1	25	-	-	-	-
4	لتتفق والمتغيرات المعاصرة	-	-	2	50	2	50	-	-	-	-
	للحصول على خدمات شاملة ومتنوعة	3	75	1	25	-	-	-	-	-	-
	البعد عن السلطة	2	50	2	50	-	-	-	-	-	-
	توفير دورات تدريبية	1	25	1	25	1	25	1	25	-	-
	ضعف دور النقابة الأم	4	80	1	20	-	-	-	-	-	-
أعضاء النقابات الموازية	تشمل اعضاء الصحف الورقية والأليكترونية	1	20	2	40	2	40	-	-	-	-
5	لتتفق والمتغيرات المعاصرة	1	20	1	20	2	40	1	20	-	-
	للحصول على خدمات شاملة ومتنوعة	3	60	2	40	-	-	-	-	-	-
	البعد عن السلطة	2	40	3	60	-	-	-	-	-	-
	توفير دورات تدريبية	1	20	2	40	1	20	1	20	-	-
	ضعف دور النقابة الأم	2	33.3	2	33.3	2	33.3	-	-	-	-
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	تشمل اعضاء الصحف الورقية والأليكترونية	2	33.3	2	33.3	2	33.3	-	-	-	-
6	لتتفق والمتغيرات المعاصرة	1	16.6	2	33.3	2	33.3	1	16.3	-	-
	للحصول على خدمات شاملة ومتنوعة	4	66.6	2	33.3	-	-	-	-	-	-
	البعد عن السلطة	4	66.6	2	33.3	-	-	-	-	-	-
	توفير دورات تدريبية	1	16.6	1	16.6	2	33.3	2	33.3	-	-

• النسبة منسوبة لإجمالى عينة الدراسة الموافقين على تعددية العمل النقابى

وتكشف مبررات القلة المؤيدة لوجود أكثر من نقابة للصحفيين فى مصرعن تباين ملموس وواضح، حيث أكد أفراد المجموعة الأولى والثانية والثالثة على ثلاثة مبررات أساسية (موافق جداً) هى ضعف دور نقابة الصحفيين فى القيام بوظائفها المنوطة بها،ومن أجل الحصول على خدمات شاملة ومتنوعة،والبعد عن هيمنة السلطة وسيطرتها وبنسب متفاوتة كما هو موضح فى الجدول السابق. وجاء مبرر البعد عن السلطة فى مقدمة المبررات التى ساقها أفراد المجموعة الرابعة،ثم فى الترتيب الثانى تقديم خدمات شاملة ومتنوعة، تلتها ضعف دور النقابة الأم ، ثم إتاحة الفرصة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية للانضمام بالنقابة فى الترتيب الرابع بنسب حوالى ٦٦,٦٪، ٦٦,٦٪، ٣٣,٣٪،٣٣,٣٪ على التوالى.

وفى السياق المؤيد وبالرغم من أن الاتجاه العام رافض بشدة لتعددية النقابات الصحفية فى مصر إلا أن هذا لايمنع من وجود اتجاهاً لدى البعض بالنظر إليها بإعتبارها ظاهرة صحية ،فوجود التعددية النقابية أمر قائم فى كثير من الدول الغربية،خاصة بعد ظهور الصحف عبر شبكات الإنترنت،الأمر الذى يتيح حرية الانضمام لأى نقابة إعلامية،بشرط وجود القدرة على التعددية وحرية التنظيم، فحرية التنظيم مكفولة للجميع،من أجل وجود حرية نقابية وكيانات تطالب بحقوق أعضائها بعيدا عن الكيانات الرسمية التى قد تعمل على خدمة النظام السياسى،ولخلق فرص للتنافس والتطوير،وإعطاء حرية الاختيار بين البدائل والنقابات المختلفة، فالميل نحو تعددية العمل الصحفى وتشعبه موجود لدى البعض وقائم بالفعل لفقدان الحقوق المهنية الممنوحة من نقابة الصحفيين وعدم الالتزام بالوعود والواجبات،فلامانع من تعددية النقابات فى ظل وجود ضوابط ومعايير واضحة تحافظ على الوحدة النقابية للصحافة.

● مبررات الاتجاه الرافض لتأسيس النقابات الموازية:

جدول رقم(٨) مبررات الاتجاه الرافض لتأسيس النقابات الموازية:

	الحلول	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم 12	السماح لعضوية غير المؤهلين أكاديميا ومهنيا	6	50	3	25	1	8.3	1	8.3	1	8.3
	السعي لتحقيق أهداف شخصية	4	33.3	4	33.3	2	16.7	2	16.7	-	-
	ضعف الدور النقابى	7	58.3	3	25	2	16.7	-	-	-	-
	لانعدام المصداقية	5	41.7	3	25	3	25	1	8.3	-	-
	ضعف الهياكل التنظيمية	9	75	3	25	-	-	2	-	-	-
	عدم التأهيل المهنى للقائمين بالنقابات	7	58.3	2	16.7	2	16.7	1	8.3	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية 11	السماح لعضوية غير المؤهلين أكاديميا ومهنيا	5	45.5	5	45.5	1	9	-	-	-	-
	السعي لتحقيق أهداف شخصية	6	54.5	3	27.3	2	18.1	-	-	-	-
	ضعف الدور النقابى	7	63.6	2	18.1	2	18.1	-	-	-	-
	لانعدام المصداقية	4	36.6	4	36.6	3	27.5	-	-	-	-
	ضعف الهياكل التنظيمية	9	81.1	2	18.1	1	9	-	-	-	-
	عدم التأهيل المهنى للقائمين	8	72.2	2	18.1	-	-	-	-	-	-
أعضاء النقابات الموازية 10	السماح لعضوية غير المؤهلين أكاديميا ومهنيا	6	60	3	30	1	10	-	-	-	-
	السعي لتحقيق أهداف شخصية	5	50	4	40	1	10	-	-	-	-
	ضعف الدور النقابى	7	70	3	30	-	-	-	-	-	-
	لانعدام المصداقية	4	40	4	40	2	20	-	-	-	-
	ضعف الهياكل التنظيمية	5	50	2	20	3	30	-	-	-	-
	عدم التأهيل المهنى للقائمين	6	60	3	30	1	10	-	-	-	-
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية 9	السماح لعضوية غير المؤهلين أكاديميا ومهنيا	4	44.4	4	44.4	1	11.1	-	-	-	-
	السعي لتحقيق أهداف شخصية	5	55.5	3	33.3	1	11.1	-	-	-	-
	ضعف الدور النقابى	6	66.6	2	22.2	1	11.1	-	-	-	-
	لانعدام المصداقية	7	77.7	2	22.2	-	-	-	-	-	-
	ضعف الهياكل التنظيمية	5	55.5	4	44.4	-	-	-	-	-	-
	عدم التأهيل المهنى للقائمين	3	33.3	6	66.6	-	-	-	-	-	-

• النسبة مئوية لإجمالى عينة الدراسة الرافضة لتأسيس النقابات الموازية

كان ضعف الهياكل التنظيمية بالنقابات الجديدة الموازية، وعدم التأهيل المهنى للقائمين بها، وضعف الدور النقابى على رأس قائمة المبررات الرافضة لدى أفراد المجموعة الأولى والثانية، (موافق بشدة) بنسب تصل إلى ٧٥٪، ٥٨,٣٪،٥٨,٣٪ على التوالى للمجموعة الأولى، ونحو ٨١,١٪، ٧٢,٢٪، ٦٣,٦٪ للمجموعة الثانية،تلتها وبنسب متفاوتة كما هو مبين فى الجدول السابق السماح لعضوية غيرالمؤهلين أكاديميا ومهنيا ،انعدام المصداقية،والسعى لتحقيق أهداف شخصية فى الترتيب الرابع والخامس والسادس .

وجاء ضعف الدور النقابى فى مقدمة مبررات أفراد المجموعة الثالثة بنسبة حوالى ٧٠٪ ،تلتها فى الترتيب الثانى والثالث السماح لعضوية غيرالمؤهلين أكاديميا ومهنيا،وعدم التأهيل المهنى للقائمين بالنقابات بنسبة نحو ٦٠٪ لكل منهما،ثم السعى لتحقيق أهداف شخصية وضعف الهياكل التنظيمية فى الترتيب الرابع والخامس فى التحليل بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، وجاء فى المؤخرة انعدام المصداقية بنسبة ٤٠٪

وعلى الجانب الرابع من التحليل جاء ترتيب مبررات أفراد المجموعة الرابعة على النحو التالى: انعدام المصداقية بنسبة ٧٧,٧٪ ، ضعف الدور النقابى بنسبة ٦٦,٦٪، ثم فى الترتيب الثالث والرابع السعى لتحقيق أهداف شخصية وضعف الهياكل التنظيمية بنسبة حوالى ٥٥,٥٪ لكل منهما، ثم فى الترتيب الخامس السماح لعضوية غير المؤهلين أكاديميا ومهنيا بنسبة ٤٤,٤٪، وجاء مبررعدم التأهيل المهنى للقائمين بالنقابات الموازية فى المؤخرة بنسبة ٣٣,٣٪ تقريبا.

وفى نفس السياق الرافض أكد الصحفيون على أهمية وجود كيان صحفى واحد لعدم تفتيت وحدة نقابة الصحفيين الأم،والانتماء للمهنة وحمايتها والارتقاء بها داخل كيان تنظيمى واحد ، وللحفاظ على كينونة العمل النقابى الصحفى بشكل يحقق أهداف مشتركة وخدمات مصالح متكافئة،ويسهم فى الحفاظ على حقوق الصحفيين واستقلاليتهم.

فالتعدد من شأنه أن يفتح أفاقا واسعة لتقسيم النقابات الصحفية ووجود تكتلات شكلية غير هادفة بلا ضوابط ولا أحكام وحدوث الصراعات والانقسام فى المصالح، وتضارب القرارات واللوائح وتدخل الجهات الأمنية وإثارة الفوضى و القلاقل ونشرالصراعات والفتن بداخلها،وعدم تحقيق الاستقرار، فلابد من وجود جهة نقابية مستقلة تتعامل مع السلطة التنفيذية من أجل توحيد الصف النقابى للصحفيين، ولتنظيم العمل وحماية المهنة ،وتحديد المسئوليات الإعلامية والمهنية، وتيسير محاسبة الصحفى أوالدفاع عنه فى حالة التنكيل به ،نقابة تعمل على دعم حرية الصحفيين ،منعا لتشتتهم ولدخول الدخلاء من الانضمام للعضوية،الأمر الذى يؤدى إلى تشويه المعايير وتضارب اللوائح وازدواجية القرارات وفوضى الكيان التنظيمى بأكمله.

● الانتهاكات التى تمارسها النقابات الموازية

جدول رقم(٩) الانتهاكات التى تمارسها النقابات الموازية:

الانتهاكات / المجموعات	انتهاكات مهنية		انتهاكات قانونية		انتهاكات اخلاقية		انتهاكات مادية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	9	60	13	73.3	12	80	10	66.7
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	7	46.6	9	60	14	93.3	5	33.3
أعضاء النقابات الموازية	8	53.3	6	40	7	46.6	4	19.2
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	6	40	4	19.2	5	33.3	2	13.3

● يمكن اختيار أكثر من بديل

رصدت الباحثة العديد من مؤشرات انتهاك موضوعية النقابات الموازية ،حيث مثلت الانتهاكات الاخلاقية أولى الانتهاكات من وجهة نظرأفراد مجموعة الدراسة الأولى أعضاء نقابة الصحفيين الأم بنسبة ٨٠٪، تلتها الانتهاكات القانونية بنسبة ٧٣,٣٪، ثم المادية بنسبة ٦,٧٧٪ ،ثم فى الترتيب الرابع الانتهاكات المهنية بنسبة ٦٠٪، وتصدرت الانتهاكات الأخلاقية الترتيب الأول لدى أفراد المجموعة الثانية بنسبة٩٣,٣٪، تلتها فى الترتيب الثانى الانتهاكات القانونية بنسبة٦٠,٥٪، ثم المهنية بنسبة ٤٦,٦٪، وأخيراً المادية بنسبة ٣٣,٣٪ .

واجمعت مجموعتى الدراسة الثالثة والرابعة أن الانتهاكات المهنية هى أعلى الانتهاكات التى تمارس من النقابة بنسبة حوالى ٥٣,٣٪،٤٠٪ على التوالى،تلتها الانتهاكات الأخلاقية بنسبة٤٦,٦٪ ، ٣٣,٣٪، ثم فى الترتيب الثالث الانتهاكات القانونية بنسبة ٤٠٪، ١٩,٢٪ ، وجاءت الانتهاكات المادية فى الترتيب الأخير بنسبة١٩,٢٪ ١٣,٣٪ .

وكشفت نتائج التحليل الإحصائى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات عينة الدراسة وتصوراتهم نحو الانتهاكات التى تمارسها النقابات الموازية حيث بلغت قيمة مربع كاى ١٨,٦٦ بمستوى معنوية ٠,٠١ وهى علاقة دالة إحصائيا ،مما يؤكد على عدم ثبوت صحة الفرض البحثى الرابع للدراسة

المبحث الثالث:اتجاهات المبحوثين نحو الكيان التنظيمى المأمول فى تشكيل النقابة:

● الاتجاه نحو وجود أكثر من جهة لمنح التراخيص بمزاولة المهنة:

جدول رقم (١٠) الاتجاه نحو وجود أكثر من جهة لمنح التراخيص:

درجة الموافقة		العدد	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	موافق جدا	-	-
	موافق	1	6.7
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	3	20
	غير موافق على الإطلاق	10	66.6
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	موافق جدا	1	6.7
	موافق	-	-
	موافق إلى حد ما	3	20
	غير موافق	2	13.3
	غير موافق على الإطلاق	9	60
أعضاء النقابات الموازية	موافق جدا	-	-
	موافق	4	26.6
	موافق إلى حد ما	3	20
	غير موافق	7	46.6
	غير موافق على الإطلاق	1	6.7
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	موافق جدا	2	13.3
	موافق	2	13.3
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	1	6.7
	غير موافق على الإطلاق	8	53.3

جاء الاتجاه الرافض لوجود أكثر من جهة لمنح تراخيص مزاولة المهنة هو الغالب والأرجح (غير موافق- غير موافق على الإطلاق) على مستوى المجموعات الأربع بنسب تبلغ نحو ٨٦,٦٪ ٧٣,٣٪، ٥٣,٣٪ ، ٦٠٪ على التوالى.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائى عن عدم وجود فروق جوهرية بين المجموعات الأربع والاتجاه نحو وجود أكثر من جهة لمنح ترخيص مزاولة المهنة،حيث بلغت قيمة مربع اختبار كاى ٤,٦٧ وهى قيمة غير دالة إحصائيا.

وتعكس هذه النتائج رؤية الصحفيين لوجود جهة واحدة هى الأولى بإدارة شئون الصحف والعاملين بها حفاظا على قيم الحيادية والمهنية والموضوعية،والالتزام بميثاق الشرف الصحفى ، فالعمل النقابى كيان واحد لايتجزأ،وقد يؤدى وجود أكثر من جهة لإصدار التراخيص الخاصة بالعمل الصحفى إلى خلق كيان تنظيمى بلا ألية أوشروط، وممارسة غير المؤهلين،كيان تتعدد فيه المسئوليات وتتشعب على أسس شخصية غير موزونة،الأمر الذى سيسهم حتما فى تبعية النقابة للعديد من التنظيمات المختلفة، والتقليل من هيبتها وقوتها المعرفية،كما سيفتح المجال للفساد المهنى وتدهور أخلاقيات المهنة وفقدان معاييرها. فالنقابة الأم هى الجهة التى ينظمها القانون.

● الاتجاه نحو وجود شرط التخصص الأكاديمى داخل النقابة:

جدول رقم (١١) الاتجاه نحو وجود شرط التخصص المهنى داخل النقابة:

درجة الموافقة		العدد	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	موافق جدا	8	53.3
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	3	20
	غير موافق	1	6.7
	غير موافق على الإطلاق	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	موافق جدا	6	40
	موافق	4	26.7
	موافق إلى حد ما	3	20
	غير موافق	2	13.3
	غير موافق على الإطلاق	-	-
أعضاء النقابات الموازية	موافق جدا	9	60
	موافق	5	33.3
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	-	-
	غير موافق على الإطلاق	-	-
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	موافق جدا	10	66.6
	موافق	2	13.3
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	1	6.7
	غير موافق على الإطلاق	-	-

أجمع معظم المبحوثين على ضرورة وجود شرط التخصص الأكاديمى للالتحاق بعضوية النقابة من خريجى أقسام الصحافة بكليات الإعلام والآداب (موافق جدا -موافق- موافق إلى حد ما) بنسب بلغت نحو ٧٣,٣٪، ٨٦,٧٪، ١٠٠٪، ٩٣,٢٪ لمجموعات الدراسة الأربعة على الترتيب،كما هو موضح فى الجدول السابق.

وأشارت نتائج التحليل الإحصائى عن عدم وجود فروق جوهرية بين المجموعات الأربع والاتجاه نحو شرط التخصص الأكاديمى داخل النقابةحيث بلغت قيمة مربع إختبار كاى ٧,٨٤ وهى قيمة غير دالة إحصائيا.

● الاتجاه نحو التعدد الأيديولوجى فى عضوية النقابة:

جدول رقم (١٢) الاتجاه نحو التعدد الأيديولوجى فى عضوية النقابة

المجموعة	الموافقة	العدد	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	موافق جدا	5	33.3
	موافق	2	13.3
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	4	26.7
	غير موافق على الإطلاق	3	20
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	موافق جدا	4	26.7
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	4	26.7
	غير موافق	2	13.3
	غير موافق على الإطلاق	2	13.3
أعضاء النقابات الموازية	موافق جدا	8	53.3
	موافق	4	26.7
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	1	6.7
	غير موافق على الإطلاق	1	6.7
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	موافق جدا	7	46.6
	موافق	5	33.3
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	2	13.3
	غير موافق على الإطلاق	-	-

تعكس استجابات المبحوثين قناعتهم المطلقة بالتعدد الأيديولوجى فى عضوية النقابة (موافق جدا-موافق - موافق إلى حد ما) ، بمعنى أن يشمل جداول القيد فى النقابة كافة الإنتماءات السياسية والإيديولوجيات الشخصية، بنسب تصل إلى نحو٣, ٥٣٪، ٤, ٧٣٪ ، ٧, ٨٦٪، ٦, ٨٦٪ للمجموعات الأربع على التوالى ،حيث تمثل الأيديولوجيات انتماءات خاصة بالصحفى وليس بالمهنة، والأصل فى مهنة الصحافة تعدد الأيديولوجيات والرؤى بشرط عدم التأثير السلبى على المهنة والنشر الصحفى. وكذلك الأصل فى النقابة أن تكون ممثلة لكافة الأطياف والشرائح السياسية تدفقا لمفاهيم الحرية والتنوع الإعلامى.

وكشف نتائج التحليل الإحصائى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات عينة الدراسة والاتجاه نحو التعدد الأيديولوجى فى عضوية النقابة حيث بلغت قيمة مربع اختبار كاى ٨,٦٣ وهى قيمة غير دالة إحصائيا.

ويساعد الاختلاف الأيديولوجى على خلق التوازن المأمول لما يتيحه من عرض مختلف الرؤئ والأفكار المتابينة وخبرات الأعضاء المتراكمة،من أجل ديموقراطية العمل النقابى ،إضافة إلى ذلك فالدستور يكفل حق ممارسة المهنة للجميع والاشتراك فى عضوية النقابة دون تفرقة أوتمييز،كما يسهم التعدد فى قوة النقابة فى ظل مراعاة معايير المهنية وأسس المسئولية الإعلامية وأخلاقيات المهنة.

● الاتجاه نحو تعدد النقابات وفقا لنوع الممارسة الصحفية:

جدول رقم (١٣) الاتجاه نحو تعدد النقابات وفقا لنوع الممارسة الصحفية:

درجة الموافقة	الموافقة	العدد	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	موافق جدا	1	6.7
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	2	13.3
	غير موافق على الإطلاق	7	46.6
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	موافق جدا	2	13.3
	موافق	1	6.7
	موافق إ	2	13.3
	لى حد ما	4	26.7
	غير موافق	6	40
	غير موافق على الإطلاق		
أعضاء النقابات الموازية	موافق جدا	3	20
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	1	6.7
	غير موافق	5	33.3
	غير موافق على الإطلاق	3	20
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	موافق جدا	7	46.6
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	3	20
	غير موافق على الإطلاق	-	-

أبد ت مجموعات الدراسة الأولى والثانية والثالثة رفضها التام (غير موافق- وغير موافق على الإطلاق) لتعددية النقابات وفقا لنوع الممارسة الصحفية ، بمعنى وجود نقابات خاصة بالمندوبين وأخرى للمحررين وثالثة للمراسلين فى الداخل والخارج، ومخرجى الصحف ورسامى الكاريكتير والمصورين والمشتغلين فى مجال التصميم والمعلومات والتوثيق،ومجال التحرير الأليكترونى، وصحفيين المجتمع المدنى والحقوقين وغيرهم، بنسب متفاوتة تصل إلى ٥٩,٩٪، ٦٦,٧٪، ٥٣,٣٪، وابدت المجموعة الرابعة موافقتها (موافق جدا - موافق-موافق إلى حد ما) بنسبة تصل إلى٧٩,٩٪

وكشفت نتائج تحليل مربع كاى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو تعدد النقابات وفقا لنوع الممارسة الصحفية،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٢٤,٨٢ بمستوى معنوية ٠,٠١ وهى علاقة دالة إحصائيا.

وتكشف الدراسة تباين رؤى المبحوثين واتجاهاتهم بين مؤيد ومعارض حول تعددية النقابات وفقا لطبيعة الممارسة الصحفية وجاءت المبررات متناقضة على نحو يعكس اختلاف التصورات وتباينها،وتركزت وجهة النظر السالبة فى أن الصحافة مهنة ورسالة واحدة حتى لوتنوعت أشكالها،فليس هناك مايبرر عملياً التفرقة بين صحفى وآخر،فوجود نقابة صحفية واحدة تضم جميع الصحفيين كفيلة بالحفاظ على كينونة العمل النقابى،الأمر الذى سيساعد النقابيون على الارتقاء بالمهنة وتطويرها، لتوحيد دور العمل النقابى فى نقابة واحدة .

وعلى الجانب الإيجابى المؤيد كانت الاستقلالية المهنية والتخصص الوظيفى والبعد عن المركزية فى القرار،إضافة إلى الرغبة فى التنوع فى الخدمات والانشطة المقدمة من أهم مقومات التأييد للوصول إلى كيان مستقل ذو تأثيرات هادفة والتخلص من بيروقراطية السلطة.

● الاتجاه نحو وجود نقابات مستقلة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية:

جدول رقم(١٤) الاتجاه نحو وجود نقابات مستقلة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية:

المجموعة	الموافقة	العدد	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	موافق جدا	2	13.3
	موافق	4	26.7
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	6	40
	غير موافق على الإطلاق	1	6.7
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	موافق جدا	2	13.3
	موافق	2	13.3
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	3	20
	غير موافق على الإطلاق	6	40
أعضاء النقابات الموازية	موافق جدا	5	33.3
	موافق	3	20
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	3	20
	غير موافق على الإطلاق	2	13.3
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	موافق جدا	4	26.7
	موافق	1	6.7
	موافق إلى حد ما	2	13.3
	غير موافق	4	26.7
	غير موافق على الإطلاق	4	26.7

أما عن اتجاهات المبحوثين نحو وجود نقابة مستقلة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية ابدت مجموعتى الدراسة الأولى والثالثة موافقتها (موافق جدا-موافق-موافق إلى حد ما) بنسبة حوالى ٥٣,٣٪، ٦٦,٦٪ على التوالى، مقابل رفض أفراد مجموعتى الدراسة الثانية والرابعة (غير موافق -غير موافق على الإطلاق) بنسب تبلغ نحو ٦٠٪، ٥٣,٤٪ على التوالى.

وأشارت نتائج تحليل التحليل الإحصائى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو وجود نقابات مستقلة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٢٢,١٧ بمستوى معنوية ٠,٠١ وهى علاقة دالة إحصائيا.

تركزت آليات التأييد حول قيم التنوع المهنى والتنافس بين النقابات والتخصص النقابى الصحفى الذى سيضيف للنقابة الكثير،لاسيما فى ظل اختلاف جمهور الصحف الورقية عن الأليكترونية، الأمر سيعود حتما بالفائدة على الجمهور والمجتمع بأكمله، فلابد من الخوض فى تجارب جديدة ووضع معايير وضوابط وخبرات مختلفة،بشكل يسهم فى زيادة أعضائها،وبالتالى زيادة مواردها.

ودارت آليات الرفض حول ضرورة توحيد دور العمل النقابى فى منظومة واحدة، فليس هناك مايبرر التفرقة بين صحفى يعمل فى صحيفة ورقية وآخر فى أليكترونية، فالجميع داخل كيان تنظيمى واحد،يحدد المهام والمسئوليات والاختصاصات ، ويضع القواعد واللوائح المنظمة للعمل الصحفى، من أجل الوقوف على مواطن الضعف والحرص على مصلحة الأعضاء، فقدرة النقابة الأم فى ذلك تفوق قدرة أى جهة أو كيان آخر، كما أن وجود نقابة مستقلة للصحفيين العاملين فى الصحف الأليكترونية سيفتح المجال لوجود الثغرات والحصول على الامتيازات،و خلق كيانات موازية تفسد قيم العمل الصحفى وتسهم فى انقسامه.

● المعايير الواجب توافرها فى لجنة القيد بنقابة الصحفيين:

جدول رقم(١٥)

المجموعة	العلول	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	التخصص الصحفى	9	60	4	26.6	2	13.3	-	-	-	-
	شرط ممارسة المهنة	11	73.3	3	20	1	6.7	-	-	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	الحصول على دورات وبرامج تدريبية	3	20	2	13	2	13.3	3	20	5	33.3
	الخبرة المهنية	4	26.6	6	40	2	13.3	2	13.3	1	6.7
	المقابلة الشخصية	-	-	2	13.3	3	20	3	20	7	46.6
	اجادة اللغات	2	13.3	3	20	2	13.3	4	26.6	4	26.6
	التخصص الصحفى	10	66.6	3	20	2	13.3	-	-	-	-
	شرط ممارسة المهنة	8	53.3	4	26.6	1	6.7	1	6.7	1	6.7
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	الحصول على دورات وبرامج تدريبية	2	13.3	2	13.3	3	20	5	33.3	3	20
	الخبرة المهنية	6	40	1	6.7	3	20	3	13.3	3	20
	المقابلة الشخصية	2	13.3	2	13.3	2	1.3	5	33.3	4	26.6
	اجادة اللغات	1	6.7	3	20	2	13.3	4	26.6	5	33.3
	التخصص الصحفى	7	46.6	5	33.3	2	13.3	1	6.7	1	6.7
	شرط ممارسة المهنة	6	40	4	26.6	3	20	2	13.3	-	-
أعضاء النقابات الموازية	الحصول على دورات وبرامج تدريبية	3	20	1	6.7	1	6.7	4	26.6	6	40
	الخبرة المهنية	4	26.6	4	26.6	2	13.3	3	20	2	13.3
	المقابلة الشخصية	1	6.7	3	20	1	6.7	6	40	4	26.6
	اجادة اللغات	2	13.3	4	26.6	2	13.3	6	40	2	13.3
	التخصص الصحفى	6	40	5	33.3	3	20	1	6.7	1	6.7
	شرط ممارسة المهنة	7	46.6	4	26.6	3	20	1	6.7	1	6.7
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	الحصول على دورات وبرامج تدريبية	3	20	2	13.3	2	13.3	3	20	5	33.3
	الخبرة المهنية	4	26.6	3	20	2	13.3	3	20	3	20
	المقابلة الشخصية	-	-	2	13.3	4	26.6	4	26.6	5	33.3
	اجادة اللغات	1	6.7	4	26.6	1	6.7	2	13.3	7	46.6

احتلت آليات التخصص الصحفى وممارسة المهنة والخبرة المهنية الترتيب الأول والثانى والثالث لدى أفراد مجموعات الدراسة الثلاث الأولى (موافق جدا-موافق - موافق إلى حدما) كأهم المعايير والشروط الواجب توافرها فى لجنة القيد بنقابة الصحفيين، بنسب تبلغ نحو ١٠٠٪، ١٠٠٪،٧٩,٩٪ للمجموعة الأولى،ونحو١٠٠٪، ٨٦,٦٪،٧٦,٧٪ لدى العينة الثانية،ونحو ٩٣,٢٪، ٧٦,٦٪،٦٦,٥٪ لدى الثالثة،ونحو٩٣,٣٪، ٩٩,٣٪، ٥٩,٩٪ لدى أفراد المجموعة الرابعة، وجاءت شروط الحصول على دورات وبرامج تدريبية،والمقابلة الشخصية،واجادة اللغات بنسب متواضعة ومتفاوتة على مستوى العينة المأخوذة ككل.

● آليات إصلاح العمل النقابى الصحفى:

جدول رقم (١٦) آليات إصلاح العمل النقابى الصحفى

	الحلول	موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	الحيادية من جانب الدولة	10	66.6	5	33.3	-	-	-	-	-	-
	اعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة	12	80	3	20	-	-	-	-	-	-
	البعد عن الديكتاتورية فى هيكلها التنظيمى	11	73.3	4	26.6	1	6.7	-	-	-	-
	عدم السعى لأهداف سياسية	13	86.7	2	13.3	-	-	-	-	-	-
	الانفصال عن الأيديولوجيات	14	93.3	1	6.7	-	-	-	-	-	-
	عدم قبول عضوية غير المؤهلين	9	60	3	20	2	13.3	1	6.7	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	الحيادية من جانب الدولة	12	80	3	20	-	-	-	-	-	-
	اعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة	8	53.3	5	33.3	2	13.3	-	-	-	-
	البعد عن الديكتاتورية فى هيكلها التنظيمى	11	73.3	4	26.6	-	-	-	-	-	-
	عدم السعى لأهداف سياسية	9	60	3	20	3	26.6	-	-	-	-
	الانفصال عن الأيديولوجيات	7	46.6	5	33.3	3	26.6	-	-	-	-
	عدم قبول عضوية غير المؤهلين	6	40	6	40	2	13.3	1	6.7	-	-
أعضاء النقابات الموازية	الحيادية من جانب الدولة	10	66.6	2	13.3	3	20	-	-	-	-
	اعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة	8	53.3	3	20	4	26.6	-	-	-	-
	البعد عن الديكتاتورية فى هيكلها التنظيمى	9	60	4	26.6	2	13.3	-	-	-	-
	عدم السعى لأهداف سياسية	7	46.6	5	33.3	1	6.7	2	26.6	-	-
	الانفصال عن الأيديولوجيات	5	33.3	6	40	2	13.3	1	6.7	1	6.7
	عدم قبول عضوية غير المؤهلين	6	40	7	46.6	1	6.7	1	6.7	-	-
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	الحيادية من جانب الدولة	6	40	5	33.3	4	26.6	-	-	-	-
	اعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة	9	60	6	40	-	-	-	-	-	-
	البعد عن الديكتاتورية فى هيكلها التنظيمى	8	53.3	2	13.3	4	26.6	1	6.7	-	-
	عدم السعى لأهداف سياسية	7	46.6	4	26.6	2	13.3	2	13.3	-	-
	الانفصال عن الأيديولوجيات	5	33.3	3	20	4	26.6	3	20	-	-
	عدم قبول عضوية غير المؤهلين	6	40	7	46.6	1	6.7	1	6.7	-	-

اجمع أفراد المجموعة الأولى والثانية على معايير الحيادية، والانفصال عن الأيديولوجيات، وعدم السعى لأهداف سياسية، والبعد عن الديكتاتورية، واعتبار النقابة شخصية اعتبارية كآليات أساسية لإصلاح العمل النقابى (موافق جدا-وموافق-موافق إلى حد ما) بنسبة ١٠٠٪ لكل منها، تلتها فى الترتيب الأخير عدم قبول عضوية غير المؤهلين بنسبة بلغت نحو٩٣,٣٪ لكل منهما.

وتصدرت معايير الحيادية ،واعتبارها شخصية اعتبارية، والبعد عن الديكتاتوية ،المراكز الثلاثة الأولى فى التحليل بنسبة ١٠٠٪ لكل منها لدى أفراد المجموعة الثالثة، ثم فى الترتيب الرابع عدم قبول عضوية غير المؤهلين بنسبة ٩٣,٣٪، ثم عدم السعى لتحقيق أهداف سياسية والانفصال عن الأيديولوجيات بنسبة ٨٦,٦٪، لكل منهما.

وعلى الجانب الرابع احتل معيارى الحيادية وضرورة اعتبار النقابة شخصية اعتبارية الترتيب الأول والثانى بنسبة ١٠٠٪ لكل منها، ثم فى الترتيب الثالث والرابع البعد عن الديكتاتورية، وعدم قبول غير المؤهلين بنسبة ٩٣,٣٪، ثم عدم السعى لتحقيق أهداف سياسية بنسبة ٨٦,٦٪، ثم فى الترتيب الأخير الانفصال عن الأيديولوجيات بنسبة ٨٠٪ .

وتؤكد نتائج تحليل التحليل الإحصائى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحوآليات ومسارات الإصلاح العمل النقابى الصحفى المستقبلى،حيث بلغت قيمة مربع كاى ٢١,٨٨ بمستوى معنوية ٠,٠١ وهى علاقة دالة إحصائيا.مما يؤكد على ثبوت الفرض البحثى الخامس للدراسة.

وأكد مبحوثى الدراسة وجود معايير وآليات أخرى للإصلاح كوجود كادر خاص للصحفيين يغنيهم عن العمل فى أى مهنة أخرى، وتفعيل قانون النقابة فى معاقبة المخالفين من خلال فرض عقوبات عليهم، ووجود شرط مشاركة الصحفيين فى انتخابات النقابة،إضافة إلى تفعيل دور ميثاق الشرف الصحفى وإصدار قوانين فعالة تصاغ من قبل الصحفيين،وألاتكون العضوية فى المجلس النقابى وسيلة للكسب التجارى والربح المادى، فضلا عن ضرورة اصدار كارنيهات للصحفيين تحت التمرين.

● مسارات التطورالمستقبلى لآليات العمل النقابى الصحفى فى مصر:

جدول رقم (١٧)

مسارات التطورالمستقبلى لآليات العمل النقابى الصحفى فى مصر

الرؤى		موافق جدا		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق على الإطلاق	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعضاء نقابة الصحفيين الأم	الحفاظ على حقوق الأعضاء	13	86.6	2	13.3	-	-	-	-	-	-
	الاستقلال السياسى	10	66.6	2	13.3	3	20	-	-	-	-
	تولى القضايا العامة	12	80	1	6.7	2	13.3	-	-	-	-
	الالتزام بالمعايير المهنية	13	86.6	1	6.7	1	7.6	-	-	-	-
	إلغاء القوانين المقيمة	9	60	1	6.7	5	33.3	-	-	-	-
	ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم	8	53.3	3	20	2	13.3	2	13.3	-	-
أعضاء نقابة الصحفيين والنقابات الموازية	الحفاظ على حقوق الأعضاء	11	73.3	4	26.6	-	-	-	-	-	-
	الاستقلال السياسى	8	53.3	4	26.6	3	20	-	-	-	-
	تولى القضايا العامة	9	60	-	-	3	20	3	20	-	-
	الالتزام بالمعايير المهنية	6	40	5	33.3	4	26.6	-	-	-	-
	إلغاء القوانين المقيمة	9	60	1	6.7	5	33.3	-	-	-	-
	ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم	7	46.6	1	6.7	4	26.6	3	20	-	-
أعضاء النقابات الموازية	الحفاظ على حقوق الأعضاء	12	80	2	13.3	1	6.7	-	-	-	-
	الاستقلال السياسى	10	66.6	1	6.7	4	26.6	-	-	-	-
	تولى القضايا العامة	8	73.3	2	13.3	5	33.3	-	-	-	-
	الالتزام بالمعايير المهنية	9	60	5	33.3	1	6.7	-	-	-	-
	إلغاء القوانين المقيمة	8	53.3	4	26.6	3	20	-	-	-	-
	ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم	7	46.6	2	13.3	6	40	-	-	-	-
غير الأعضاء فى النقابات الصحفية	الحفاظ على حقوق الأعضاء	12	80	1	6.7	2	13.3	-	-	-	-
	الاستقلال السياسى	8	53.3	7	46.6	-	-	-	-	-	-
	تولى القضايا العامة	10	66.6	-	-	4	26.6	1	6.7	-	-
	الالتزام بالمعايير المهنية	9	60	5	33.3	1	6.7	-	-	-	-
	إلغاء القوانين المقيمة	6	40	6	40	3	20	-	-	-	-
	ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم	7	46.6	4	26.6	4	26.6	-	-	-	-

تمثلت رؤى المبحوثين واتجاهاتهم نحو مسارات التطور المستقبلى للعمل النقابى الصحفى فى مصر (موافق جداً- موافق) فيما يلى:

أولا: اتجاهات المبحوثين أعضاء نقابة الصحفيين الأم:

- الحفاظ على حقوق الأعضاء وحمايتهم بنسبة ١٠٠٪
- الالتزام بالمعايير المهنية بنسبة نحو ٩٣,٣٪
- تبنى القضايا العامةبنسبة ٨٦,٦٪
- الاستقلال السياسى بنسبة نحو٨٠ ٪
- ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم بنسبة ٧٣,٣٪
- إلغاء القوانين العقيمة بنسبة ٦٦,٦٪

ثانيا: اتجاهات المبحوثين أعضاء نقابة الصحفيين الأم وواحدة أوأكثر من النقابات الموازية:

- الحفاظ على حقوق الأعضاء وحمايتهم بنسبة١٠٠٪
- الاستقلال السياسى بنسبة ٨٠٪
- الالتزام بالمعايير المهنية بنسبة ٧٣,٣٪
- إلغاء القوانين العقيمة بنسبة ٦٦,٦٪
- تبنى القضايا العامة بنسبة نحو ٦٠٪
- ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم بنسبة ٥٣,٣٪

ثالثا: اتجاهات المبحوثين أعضاء واحدة أوأكثرمن النقابات الموازية وغير الأعضاء فى نقابة الصحفيين:

- الالتزام بالمعايير المهنية بنسبة نحو ٩٣,٣٪
- الحفاظ على حقوق الأعضاء وحمايتهم بنسبة ٩٣,٣٪
- إلغاء القوانين العقيمة بنسبة ٨٠٪
- الاستقلال السياسى بنسبة ٧٣,٣٪
- تبنى القضايا العامة بنسبة نحو٦٦,٦٪
- ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم بنسبة نحو ٦٠٪

رابعا:اتجاهات المبحوثين غير الأعضاء فى أى من النقابات الصحفية:

- الاستقلال السياسى بنسبة ١٠٠٪
- الالتزام بالمعايير المهنية بنسبة نحو٩٣,٣٪
- الحفاظ على حقوق الأعضاء وحمايتهم بنسبة٨٦,٦٪
- إلغاء القوانين العقيمة بنسبة ٨٠٪
- ضمان حرية الصحفيين واستقلالهم بنسبة نحو٧٣,٣٪
- تبنى القضايا العامة بنسبة٦٦,٦٪

تعطى النتائج السابقة مؤشرات على تعدد مقومات رفع الأداء المهنى للنقابة وتنوعها، فضلا عن اهتمام الصحفيين بإضافة مسارات أخرى لتطور آليات العمل النقابى الصحفى فى مصر ،والتى بلاشك تعكس الحرص الشديد للأفضل فى ظل إعادة البناء النقابى،وفى ظل التقدم الذى يشهده العالم كله اليوم، تمثلت فى استقلالية النقابة اقتصاديا وزيادة مواردها المادية والتكنولوجية، ووضع ميزانية مستقلة لافادة النقابة بمواردها فى ظل وجود الدستور والقانون،وضرورة إعادة تشغيل امتياز نصف الأجرة للأعضاء العاملين بصحف مختلفة والمقيمين خارج العاصمة ،ودعم الأعضاء فى قضايا النشر، ووجود الشفافية والوضوح بشأن مايخص الخدمات المقدمة من جانب النقابة للصحفيين الأعضاء، إضافة إلى ضرورة إجراء اختبارات عملية جادة للمتقدمين بطلب الالتحاق بالعضوية داخل لجنة القيد، مراعاة للموضوعية والحيادية والمعايير المهنية،والعمل على توفير دورات صحفية هادفة مواكبة لتغيرات العصر،والتزام أعضاء الجمعية العمومية بحضور الانتخابات وفرض عقوبات للممتنعين عن الحضور بدون مبررات واضحة،والفصل التام بين نقابة تضم الصحفيين وأخرى لأعضاء مجالس الإدارة والتحرير كما هو الحاصل فى بعض الدول العربية

الخلاصة:

استهدفت الدراسة رصد وتحليل اتجاهات عموم الصحفيين من النقابيين وغير النقابيين من فكرة تواجد تعددية نقابية كظاهرة ولدت وفرضت نفسها على واقع الحياة النقابية الصحفية فى مصرفى أكناف ثورة يناير ٢٠١١، وفى محاولة لرسم صورة عامة للوضع الراهن لنقابة الصحفيين بأدوارها ووظائفها والجهود التى تبذلها وإستراتيجيات التدريب،وكذلك كيفية ادراك أدوارها

المستقبلية ،فى إطار تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من صحة فروضها.

وتم الوصول عمديا إلى المبحوثين الذين يحملون السمات البارزة ذات الصلة الوثيقة بأهداف الدراسة، واعتمدت الباحثة فى ضوء المتطلبات البحثية على أسلوب العينة الحصصية، ومجموعات المناقشات المركزة،من عينة الصحفيين أعضاء نقابة الصحفيين الأم (المجموعة الأولى)، وأعضاء نقابة الصحفيين الأم وواحدة أوأكثر من النقابات الموازية (المجموعة الثانية) وأعضاء النقابات الموازية وغير الأعضاء فى النقابة الأم (المجموعة الثالثة) وغيرالأعضاء فى أى نقابات صحفية (المجموعة الرابعة)، من الممارسين للمهنة فى الصحف الورقية والاليكترونية، الحكومية والحزبية والخاصة.

<u>ومن خلال استعراض النتائج التفصيلية السابقة امكن الوصول إلى جملة من المؤشرات التالية:</u>

● تراجع دور نقابة الصحفيين رغم التراث المهنى الطويل على كافة المستويات، وأصبحت لم تمثل أدوار معينة للنقابة أى أولويات فى أجندتها، حيث أثبتت النتائج البحثية **قبول الفرض البحثى الأول** من الدراسة جزئيا والقائل بعدم وجود فروق بين مجموعات الدراسة الأربع وإدراكهم لمقومات الأداء المهنى للنقابة،حيث جاءت كافة مؤشرات الأداء المهنى لنقابة الصحفيين سلبية على اختلاف مستوياتها،،وإن كانت أكثرها سلبية مؤشرات تتعلق بحماية الصحفيين والتى لم يسجل المبحوثون اتجاهات نحوها على مستوى المجموعات الأربع ، والمحافظة على حقوق الأعضاء بنسب ٢٠٪، ٦,٦٪، ٦,٦٪ لدى أفراد مجموعات الدراسة الأولى والثانية والثالثة (بنسبة ٨,٣٪ على مستوى عينة الدراسة ككل)،ولم يسجل أفراد المجموعة الرابعة اتجاهات نحوها، فضلا عن عدم وجود استرتيجية واضحة للتدريب والتأهيل على التكنولوجيا المتقدمة وهو ما يتكامل مع عدم التوازن فى تبنى التقنيات المناسبة، وهو ماأثبتته دراسة محمد بسيونى والتى أكدت على تراخى دور النقابة وغياب وحدة الصف الصحفى نتيجة لكثير من العوائق التى تواجهها[٢٧]

● وفيما يتعلق بمعايير وضوابط العمل النقابى مثلت العوائق المهنية على مستوياتها المختلفة مشكلة جسيمة للغاية وهو مايؤكد وجود خلل وظيفى فى قدرة النقابة على القيام بواجباتها ووجود تحديات عدة تواجهها ،مما يعكس معاناتها فى تراجع دورها ومحدوديته فى ظل الكثير من التحديات على كافة الأصعدة ،تحديداً العوائق السياسية بنسب بلغت نحو ٨٦,٧٪، ٦٦,٦٪، ٤٦,٦٪على التوالى لدى أفراد مجموعات الدراسة الثلاث الأولى ،كما اجمعت مجموعتى الدراسة الأولى و الثانية أن المعوقات الإدارية هى المعوق الثانى بنسبة ٥٣,٣٪، ٦٠٪ على الترتيب، بينما مثلت العوائق المادية المعوق الثانى لدى أفراد مجموعة الدراسة الثالثة بنسبة ٣٣,٣٪،فى حين اجمع أكثر من ثلثى أفراد المجموعة الرابع أن العوائق التشريعية هى المعوق الأول لأداء النقابة المهنى بنسبة نحو ٧٣,٣٪، ثم فى الترتيب الثانى العوائق السياسية بنسبة ٤٠٪، مما يشير إلى خطورة الأزمة النقابية وعدم قدرة المؤسسة فى القيام بواجباتها،و فقدان الثقة فى قدرة النقابة على التعاطى مع المتغيرات المعاصرة بالقدر الذى يفتح المجال أمام الصحفى إلى الطموح والرغبة فى التغيير والتقدم، وتتفق هذه النتائج مع دراسة وائل العشرى، والتى أكدت أن النقابة تواجه العديد من التحديات داخلها جعلتها غير قادرة على الاستقلال السياسى،مما آثر سلبا على فاعلية دورها وتراجعه[٢٨]

● كشفت الدراسة وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والاتجاه نحو تقييم الدور الراهن لنقابة الصحفيين،مما يتمشى مع **صحة الفرض البحثى الثانى للدراسة** والقائل بوجود فروق جوهرية دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة الأربع والتصور نحو الدور الراهن لنقابة الصحفيين.

● جاء الاتجاه الرافض لتأسيس النقابات الموازية هو الأرجح بنسب تبلغ نحو ٨٠٪، ٧٣,٣٪، ٦٦,٧٪، ٦٠٪ لأفراد مجموعات الدراسة الأربع على التوالى،وجاء

التأييد ضعيفاً وبنسب ضئيلة بلغت نحو ١١,٧٪ أوافق بشدة ، ٨,٣٪ موافق ،١٠٪موافق إلى حد ما) على مستوى العينة ككل.

● تباينت رؤى المبحوثين وتصوراتهم حول تعددية النقابات مابين مؤيد ومعارض، وبالرغم من أن الاتجاه العام رافض بشدة لتعددية النقابات الصحفية بنسبة تصل إلى ٧٠٪ على مستوى العينة ككل، حيث كشفت نتائج تحليل مربع كاى عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية، مما يؤكدعدم صحة الفرض البحثى الثالث للدراسة والقائل بوجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو فكرة تواجد تعددية نقابية .إلا أن هذا لايمنع من وجود اتجاهاً بالنظر إليها بإعتبارها ظاهرة صحية بنسبة حوالى ٣٠٪، فوجود التعددية النقابية أمر غير مرفوض من أجل خلق فرص للتنافس والتطوير، وإعطاء حرية الاختيار بين البدائل والنقابات المختلفة، خاصة فى ظل فقدان الحقوق المهنية وعدم الالتزام بالوعود والواجبات،وفى السياق الرافض رأى الجانب الآخر أنه سيفتح التعدد أفاقا واسعة لتقسيم النقابات الصحفية ووجود تكتلات شكلية غير هادفة بلا ضوابط ولا أحكام وحدوث الصراعات والانقسام فى المصالح، وتضارب القرارات واللوائح وإثارة الفوضى والقلاقل ونشرالصراعات والفتن بداخلها،وعدم تحقيق الاستقرار.

● وكشف نتائج التحليل الإحصائى عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات عينة الدراسة وتصوراتهم نحو الانتهاكات التى تمارسها النقابات الموازية حيث بلغت قيمة مربع كاى ١٨,٦٦ بمستوى معنوية ٠,٠١ وهى علاقة دالة إحصائيا .مما يؤكد على عدم ثبوت صحة الفرض البحثى الرابع للدراسة

● كان الاتجاه الأرجح من جانب المبحوثين ككل ضرورة وجود جهة واحدة لإصدار تراخيص مزاولة المهنة،حيث اجمع المبحوثون على الرفض القاطع لوجود أكثرمن جهة بنسبة تصل إلى ٦٨,٣٪ على مستوى العينة ككل،الأمر الذى سيسهم حتما فى تبعية النقابة للعديد من التنظيمات المختلفة والتقليل من هيبتها وقوتها المعرفية.

● وجود قناعة مطلقة لدى المبحوثين بالتعدد الأيديولوجى فى عضوية النقابة بنسبة بلغت نحو ٧٥٪ على مستوى العينة ككل،حيث يساعد الاختلاف الأيديولوجى على خلق التوازن المأمول لما يتيحه من عرض مختلف الرؤئ والأفكار المتابينة وخبرات الأعضاء المتراكمة من أجل ديموقراطية العمل النقابى.

● أبدت مجموعات الدراسة الأولى والثانية والثالثة رفضها لتعددية النقابات الصحفية وفقا لنوع الممارسة الصحفية بنسب بلغت نحو٥٩,٩٪ ، ٦٦,٧٪، ٥٣,٣٪ ، وابدى أفراد المجموعة الرابعة موافقتهم بنسبة تصل إلى٧٩,٩٪، وكانت الاستقلالية المهنية والتخصص الوظيفى، والبعد عن المركزية فى القرار،إضافة إلى الرغبة فى التنوع فى الخدمات والانشطة المقدمة من أهم مقومات تأييد المبحوثين لتعدد النقابات وفقا للممارسة الصحفية بنسبة 50%على مستوى العينة ككل،وعلى الجانب الآخر اجمع المعارضون أن وجود نقابة صحفية واحدة تضم جميع الصحفيين كفيلة بالحفاظ على كينونة العمل النقابى،الأمر الذى سيساعد النقابيون على الارتقاء بالمهنة وتطويرها.

● أما عن اتجاهات المبحوثين نحو وجود نقابة مستقلة للمشتغلين بالصحف الأليكترونية ابدت مجموعتى الدراسة الأولى والثالثة موافقتها بنسبة بلغت نحو ٥٣,٣٪، ٦٦,٦٪ على التوالى، مقابل رفض أفراد المجموعتين الثانية والرابعة بنسب تبلغ نحو ٦٠٪، ٥٣,٤٪ على التوالى. وتركزت آليات التأييد بنسبة ٥١,٧٪ على مستوى العينة ككل حول قيم التنوع المهنى والتنافس بين النقابات والتخصص النقابى الصحفى ، فى حين دارت آليات الرفض وبنسبة تبلغ نحو ٤٨,٣٪ حول ضرورة توحيد دور العمل النقابى فى منظومة واحدة،ودمج جميع الصحفيين فى كيان نقابى واحد ، كما أن وجود نقابة

مستقلة للصحفيين العاملين فى الصحف الأليكترونية سيؤدى إلى خلق كيانات موازية تفسد قيم العمل الصحفى وتسهم فى انقسامه.

● وبالنسبة لآليات القيد فى النقابة احتلت آليات التخصص الصحفى وممارسة المهنة والخبرة المهنية الترتيب الأول والثانى والثالث على مستوى العينة ككل وبنسب متفاوتة.

● وفيما يتعلق بخطوة الإصلاح أشارت نتائج تحليل التحليل الإحصائى إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين مجموعات الدراسة والاتجاه نحو آليات ومسارات الإصلاح العمل النقابى الصحفى، مما يؤكد على صحة الفرض البحثى الخامس للدراسة،حيث أكد مبحوثى الدراسة وجود معايير مختلفة وآليات متعددة للإصلاح كوجود كادر خاص للصحفيين تغنيهم عن العمل فى أى مهنة أخرى، وتفعيل قانون النقابة فى معاقبة المخالفين من خلال فرض عقوبات عليهم،و تفعيل دور ميثاق الشرف الصحفى وإصدار قوانين فعالة تصاغ من قبل الصحفيين.

وتود الباحثة التأكيد فى نهاية العرض على أن الحديث عن مسارات التطور المستقبلى وخطط الإصلاح النقابى أصبح معقداً للغاية، يكشف يوما بعد الآخرعن تباين رؤى الأعضاء واختلاف تصوراتهم حول الإصلاح، باختلاف عوامل عدة كالسن والنوع والمكانة والانتماء الأيديولوجى والتخصص الوظيفى والممارسة الصحفية وما إلى ذلك من متغيرات متشابكة الأطراف. فالعمل النقابى المتميز هو حصيلة العمل الصحفى المثير والرؤية الواضحة للإدارة فى ظل قانون متميز.

أن العوامل المساعدة لتحقيق الأداء المهنى السليم لنقابة الصحفيين تنحصر فى وضوح الأدوار الوظيفية والمهنية،ووضوح المسئوليات،وأن تكون بيئة العمل النقابى ملائمة من حيث الجوانب المادية والقانونية والإدارية والاخلاقية، وفى ضوء تناول العلاقة المهنية التى تربط نقابة الصحفيين بالأعضاء من مدخل الضغوط الناتجة فى بيئة العمل تظل النتيجة محددة إلا وهى أهمية توفير البيئة المناسبة للعمل الصحفى من أجل تنفيذ المسئوليات المنوط بها،وضمن هذا الإطار تبرز الضغوط كمعوق للإداء المهنى،الأمر الذى يتطلب العمل الجاد من أجل تقليل ذلك إلى أعلى درجة ممكنة.

أن من أبرز القضايا التى من المفترض أن تعنى بها نقابة الصحفيين هى بلورة الإشكاليات الثقافية المطروحة للجدل واستيعاب مقتضيات العصر وآليات التفاعل مع متغيرات ومستحدثات ومضامين وقيم مهنية، وقد اتسمت معظم المؤشرات على نحو شبه كامل بالسلبية الشديدة،والتى تثبت كونها حالة تراكمية شديدة التعقيد والتشابك بين المعوقات والضغوط والانتهاكات على اختلاف أنواعها ومستوياتها،وهو مايعنى عدم فعالية الدور الإعلامى للنقابة فى ضبط الحركةالصحفية ولاسيما عندما تغيب الضوابط والتشريعات القانونية الصادرة، وهو ماأشارت إليه دراسة ماجدة عبد المرضى ذلك أن غياب الضوابط يقود إلى صحافة منفلتة،ويعبر عن مصالح قوى متعددة منفذة دون مراعاة الصالح العام والثوابت الوطنية(٢٩)

التوصيات والرؤية المستقبلية:

فى إطار ماانتهت إليه الدراسة من محاولة لرصد اتجاهات الصحفيين وتصوراتهم نحو تعددية النقابات الصحفية فى مصر،وفى ضوء ماتوصلت إليه من نتائج يرجى أن تخرج إلى حيز التنفيذ، توصى الدراسة المسئولين بضرورة تفعيل الأسس والمعايير الموضوعية المنصوص عليها، والاحتفاظ بالكوادر الإعلامية المؤهلة لتفعيلها ،لقد بات الأمر يحتاج لضغطة زرلحل أزمات النقابة قبل فوات الآوان وتدمير أعرق النقابات المهنية ،والتى تمثل أحد الركائز وأليات الدفاع عن الأعضاء فى دولة تشكل قوة إقليمية كبرى،وفى ظل إعادة بناء الدولة والتقدم التكنولوجى الذى يشهده العالم، فنجاح نقابة الصحفيين فى دورها الاجتماعى والمهنى والإنسانى يرتبط بمنظومة من القوانين والإجراءات من السلطات والضوابط المهنية والأخلاقية التى يجب أن تقوم النقابة

بحمايتها وضمان تفعيلها،وسرعة محاصرة المخاطر وعناصر التأزم الناتجة عن تعدد النقابات على المدى القصير والبعيد فضلا عن التعامل بإيجابية مع آليات العمل النقابى.

أن المحاولات ذات المنهجية العلمية التى تهدف إلى الوقوف على الجوانب المختلفة فى بيئة العمل النقابى ينبغى أن تتصف بالاستمرارية ،وبتسخير مداخل تتناسب مع الأهداف المحددة مسبقا،لقد حان الوقت لتعديل البنية الأساسية لنقابة الصحفيين،لاحياء ضوابط حاكمة ومعايير جديدة على النحو التالى:

١- البدء بالإصلاح وتصحيح الأخطاء واختيار قيادات وصناع للقرار الصحفى لديهم القدرة على العبور بالنقابة من مخاطر القيود والعوائق والضغوط،والقدرة على النهوض بها والعاملين بها بغض النظر عن خلفياتهم السياسية أو الأيديولوجية.

٢- إعداد بيئة تشريعية جديدة وتنقية القوانين السالبة،بالإضافة إلى جانب التفكير فى استكمال التجمعات الصحفية تحتاج أيضا أن تسير فى خط تطبيق مواثيق الشرف،وأن تقوم النقابة بمحاسبة نفسها ذاتيا.

٣- تفعيل دور نقابة الصحفيين فى إرساء آليات رادعة لحماية الحقوق المهنية والالتزام بمواثيق الشرف الصحفية لاسترداد مكانتها المفقودة بإعتبارها من أعرق النقابات المهنية فى مصر.

٤- الاهتمام بمعرفة رجع الصدى للأدوار المنوطة بها لنقابة الصحفيين لإيجاد حلقات من التواصل بينها والأعضاء مما سيسهم حتما فى تلبية احتياجاتهم ومحققة لإشباعاتهم المهنية.

٥- العمل على إزالة الضغوط والمعوقات التى تعانى منها النقابة وتوفير التقنيات الحديثة مما سيكون له أبلغ الأثر على كفاءة العمل النقابى وأدائه،والإسراع فى تأسيس نقابات وتفعيل دورها فى حماية حقوق القراء فى المعرفة والإتصال.

٦- تعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفى وتفعيل النصوص الدستورية الخاصة بالحقوق والواجبات بإلغاء العقوبات السالبة للحريات تمشياً مع روح العصرومعطياته.

الأفكار البحثية التى تثيرها الدراسة:

تثير الدراسة العديد من الأفكار البحثية التى تفتح مجالات متعددة وأفاقا واسعة أمام الباحثين للدراسة:

١- دراسة القيم المهنية والأخلاقية وآليات ضبط الأداء المهنى بمعايير ولوائح داخلية.

٢- معايير العمل واختيار القيادات فى نقابة الصحفيين فى إطار مدخل الإصلاح.

٣- أساليب وخطط الإصلاح المالى والاقتصادى لنقابة الصحفيين فى مصر.

٤- آليات تحقيق الاستقلالية المهنية لنقابة الصحفيين عن السلطة السياسية فى مصر.

وفى نهاية الدراسة تأمل الباحثة أن يساهم هذا العمل فى إضافة شئ من المعرفة إلى الدراسات السابقة، وعلى القائمين على هذه النقابات الإيمان بسمو الرسالة الإعلامية الموجهة والربط بين الواقع المهنى والأكاديمى فى منظومة متكاملة واحدة.

هوامش الدراسة:

١- أحمد فارس،الدور الديموقراطى للنقابات المهنية –دراسة حالة لنقابة الصحفيين،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز البحوث والدراسات السياسية٢٠٠٠

٢- شيم قطب،العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة فى مصر،رسالة دكتوراة،كلية الإعلام'جامعة القاهرة٢٠٠٥

٣- ميثاق الشرف الصحفى المصرى،مطبوعات المجلس الأعلى للصحافة ٢٠٠٦

٤- محمد بسيونى، دور نقابة الصحفيين فى أزمات الصحافة والإعلام،المجلة العربية لبحوث الإعلام والإتصال،العدد الثانى،يوليو سبتمبر٢٠١٣

5- Miriam Berge, A Revolutionary Role or a Remnant of the Past?The Future of the Egyptian Journalist Syndicate after the January 25th Revolution ,Arab Media and Society,Issue 18, Summer 2013

"http://www.arabmediasociety.com/articles/downloads/20130612130820_Berger_Miriam.pdf"

٦- وائل العشرى، العوامل المؤثرة فى تطوير نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من (١٩٧١-٢٠٠٦)، رسالة دكتوراة ،كلية الإعلام،جامعة القاهرة٢٠١١

7- Toby Mendel, Political and Media Transitions in Egypt:A Snapshot of Media Policy and Regulatory Environment Commissioned by Internews
http://www1.umn.edu/humanrts/research/Egypt/Internews_Egypt_MediaLawReview_Aug11.pdf"

٨- سعدى الخطيب،القيود القانونية على حرية الصحافة،منشورات الحلبى الحقوقية،بيروت،٢٠٠٨

9- Axel Bruns, Reconfiguring Journalism: Syndication, Gatewatching, and Multiperspectival News in Australian, Online Journalism Media & Communication Creative Industries Faculty Queensland University of Technology,2007.
p://snurb.info/files/2004-01-13%20 Reconfiguring %20 Journalism .pdf"

١٠- ماجد الحلو،حرية الإعلام والقانون، منشأة المعارف، الأسكندرية، ٢٠٠٦

١١- حسام إلهامى، تأثيرالتطور فى تكنولوجيا الصحافة على نظام التأهيل الأ
كاديمى والتدريب المهنى للصحفيين فى مصر،رسالة ماجستير ،كلية الإعلام،جامعة القاهرة٢٠٠٤

١٢- حازم منير، الممارسة شرط العضوية وليس التعيين،الانقلاب المطلوب فى نقابة الصحفيين لحماية حقوق العاملين بالمهنة،ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين، القاهرة٢٠٠٤ .

١٣- أشرف رمضان، حرية الصحافة-دراسة فى التشريع المصرى والقانون المقارن،دار الفكر العربى،القاهرة،٢٠٠٤

١٤- عادل عبد الرازق ضيف،تدريب الصحفيين المصريين،دراسة ميدانية على المحررين الاقتصاديين،المجلة المصرية لبحوث الإعلام،العدد التاسع،أكتوبر- ديسمبر٢٠٠٠

١٥- لبنى عبد الغفارجاويش،دور نقابة الصحفيين المصريين فى الحياة الصحفية فى مصرفى الفترة من (١٩٤١-١٩٧١)، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الإعلام٢٠٠٠

١٦- صلاح عيسى،نحو مشروع قانون جديد لنقابة الصحفيين، وتشريعات جديدة تحفظ للصحافة استقلالها وللصحفى حريته كرامته، ورقة منشورة ،كتيبات نقابة الصحفيين،مطابع روز اليوسف٢٠١٢

١٧- فتحى حسين عامر،حرية الإعلام والقانون،مكتبة العربى للنشر،القاهرة٢٠١٢

١٨- رجائى الميرغنى،قانون جديد لنقابة الصحفيين،الخيارات والمسارات،مركز صحفيون متحدون،القاهرة٢٠١٢

١٩- تقرير لجنة الأداء النقابى بنقابة الصحفيين ،نقابة الصحفيين،القاهرتومايو ٢٠١١

٢٠- حنان سليمان،نقابات إعلامية جديدة فى مصر،تقريرمنشور،بوابة الفجر الأليكترونية٢٠١١

٢١- أحمد السمان، الدر المستقبلى للصحافة المصرية فى المشاركة فى التنمية المستدامة فى الفترة ٢٠٠٥ رسالة دكتوراة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ٢٠٠٩

٢٢- نرمين خصر، اتجاهات الطلاب نحو استخدام مواقع الفيس بوك،دراسة على مستخدمى المواقع ،المؤتمرالعلمى لكلية الإعلام فى الفترة بين (١٥-١٧ فبراير) ، الأسرة والإعلام وتحديات العصر، كلية الإعلام،٢٠٠٩

٢٣- إيمان عز الدين دوابة، تأثير القنوات التليفزيونية على اتجاهات الجمهور المصرى نحو الأحداث السياسية فى مصرعقب ثورة يناير،المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية الإعلام جامعة الأزهر،المهنية الإعلامية والتحول الديمقراطى،إبريل٢٠١٣

٢٤- محرز غالى،اتجاهات النخب المصرية نحو مستقبل صناعة الصحافة فى مصر خلال العقد القادم ٢٠٠٢-٢٠١٢، رسالة دكتوراة ،كلية الإعلام،جامعة القاهرة،٢٠٠٧

٢٥- خالد عمر، حق العمل السياسى وحدوده فى النقابات المهنية- دور النقابات المهنية فى دعم التطور الديمقراطى، القاهرة،المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان، ٢٠٠٩

٢٦- طه نجم، اتجاهات الصحفيين المصريين نحو أساليب نشر ثقافة الخوف وتأثيرها على الأداء المهنى -دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد الثامن والعشرون،أكتوبر ٢٠٠٧

٢٧- محمد بسيونى، مرجع سابق.

٢٨- وائل العشرى، مرجع سابق.

٢٩- ماجدة عبد المرضى،مستقبل الصحافة فى مصرخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، رسالة دكتوراة،كلية الإعلام جامعة القاهرة،٢٠٠٨

٣٠- رجائى الميرغنى،نقابة الصحفيين، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٥

٣١- حسام إلهامى ،تأثير التطورفى تكنولوجيا الصحافة على نظام التأهيل الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين(١٩٨٥-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير،كلية الإعلام،جامعة القاهرة،٢٠٠٣